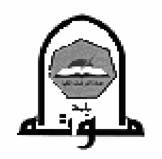


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التحولات السياسية في العلاقات التركية السورية
للفترة (2003- 2009)

إعداد الطالب
عايش عبد ربه النفيعي

إشراف
الدكتور صداح الحباشنة

رسـالة مقدمـة إلى عمـادة الدراسـات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية في قسـم العلوم السياسيـة

جامعة مؤتة 2010

الإهداء

إلى والدتي يحفظها ا ......

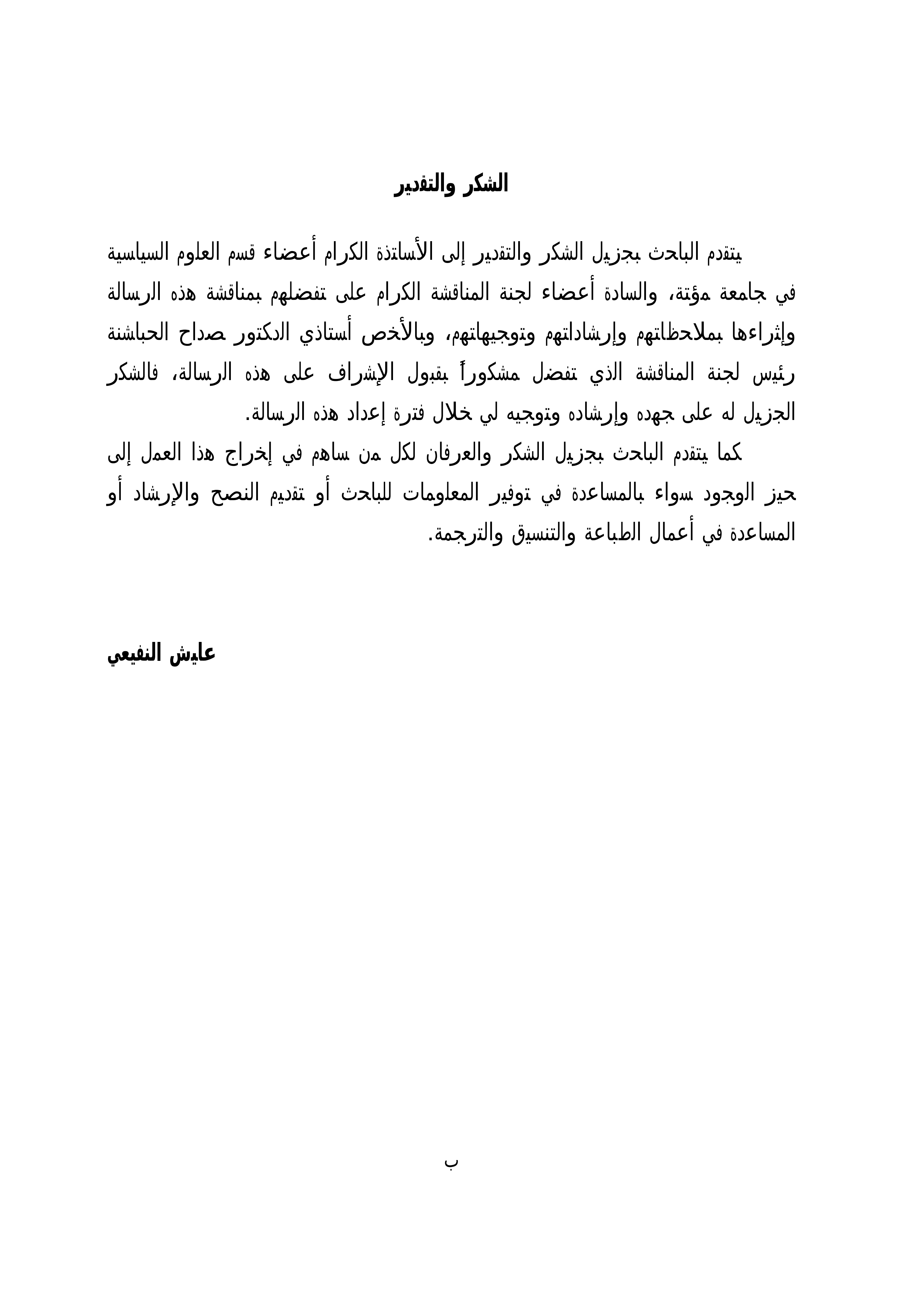
إلى روح والدي يرحمه ا ......

إلى زوجتي الغالية ......

وإلى أولادي الأحباء ......

أهدي هذا العمل المتواضع

عايش عبد ربه النفيعي



الشكر والتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثراءها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالأخص أستاذي الدكتور صداح الحباشنة رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فالشكر الجزيل له على جهده وإرشاده وتوجيه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات للباحث أو تقديم النصح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق والترجمة.

عايش النفيعي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

ملخص

التحولات السياسية في العلاقات التركية السورية للفترة (2003- 2009)

عايش عبد ربه النفيعي

جامعة مؤتة، 2010

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقات التركية السورية منذ عام 2003 مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا. ولتحقيق هذا الهدف حاولت الدراسة تحليل مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية. وكذلك تحليل وفهم أهم التحولات التي شهدتها العلاقات التركية السورية مع تحليل المتغيرات التي أثرت على تلك العلاقة، إضافة إلى التعرف على أثر حزب العدالة على التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والتعرف على دوافع الاهتمام التركي بتحسين علاقاتها مع سوريا.

وخلصت الدراسة إلى أن ملامح الصورة المستقبلية للعلاقات السورية التركية يمكن أن تسير في سيناريوهان رئيسيان:

أ) سيناريو التجاذب والتقارب: الأمر الذي يعني أن الطرفين يمكن أن يقاربا العلاقات بمنظار التواصل والتفاعل الإيجابي، وينطبق ذلك على مشكلة الحدود، وعلى النزاع المائي بين سوريا وتركيا، حيث بقي الأمر في الإطار الدبلوماسي، مع الحرص على التفاهم. واهتمام تركيا بمسألة التسوية السياسية بين سوريا وإسرائيل، ودخولها على خط الوساطة بين الطرفين، مؤشران يمكن أن يطمئنا السياسة السورية.

ب) سيناريو التنافر/ التنابذ: تتحدد عوامل التنافر في الجغرافيا السياسية، من جهة أن سوريا وتركيا تتنافسان على تحديد السياسة الإقليمية، ولكن مع اختلاف الكيفية والمؤدى، حيث تنتهج سوريا سياسة "فك الارتباط" أو"الممانعة" مع نظام الهيمنة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة "الاندماج" فيه.

Abstract

Transformations Political in Turkish-Syrian Relations, since (2003-2009)

Ayesh A. M. Alnofeiy

Mu'tah University, 2009

This study aimed to shed light on the Turkish-Syrian relations, since 2003, with the arrival of Justice and Development Party to power in Turkey. And to achieve this goal the study tried to analyze the pillars of Turkish foreign policy towards the Arab region. As well as analyze and understand the most important transformations in Turkish-Syrian relations with the analysis of the variables that affected that relationship, as well as to identify the impact of the AKP on the shift in Turkish foreign policy toward Syria and to identify the motives of Turkish interest in improving relations with Syria

The study concluded that the features of the future image of the Syrian-Turkish relations can proceed in two main scenarios:

A) The scenario of attraction and convergence: which means that the tow parties could deal with the relations in the lens of communication and positive interaction, and this applies to the problem of the border, and on the water dispute between Syria and Turkey, where the matter remained in the diplomatic framework, with emphasis on understanding. And the Turkish interest with the question of a political settlement between Syria and Israel, and its entry on the line of mediation between the parties. That were two indicators can be assured of Syrian policy.

B) The scenario of disharmony / rivalry: factors of disharmony determined in political geography, that Syria and Turkey are competing to determine the regional policy, but with different qualitative and performed, where Syria pursuing a policy of "disengagement" or "objection" with the system of hegemony globally, Turkey pursuing a policy of "integration" in it.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة

بدأت الملامح الحقيقية للعلاقات العربية التركية الجديدة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إثر انتخابات نوفمبر 2002. فقد أثارت مواقف حزب العدالة والتنمية ذات الخلفية الإسلامية، وسياساته القريبة من النسيج الحضاري لشعوب المنطقة ودولها، ارتياحاً بشر بالتخفيف من البعد الغربي في سياسات تركيا لمصلحة سياسات ومصالح إقليمية تصب في دائرة الانتماء الحضاري. وجاء موقف البرلمان التركي الرافض لوضع الأراضي التركية تحت تصرف القوات الأمريكية لشن الحرب على العراق عام 2003 بالتزامن مع فتور العلاقات التركية بكل من إسرائيل والولايات المتحدة بمثابة محطة تاريخية لتطوير العلاقات التركية بدول الجوار العربي والإسلامي. ثم وجدت هذه العلاقات نفسها بعد احتلال العراق أمام تحديات مشتركة، منها ما يتعلق بالموقف من وحدة العراق ومستقبله، ومنها ما يتعلق بمخططات السياسة الأمريكية التي لا تريد دولاً إقليمية مؤثرة في منطقة يراد ترتيبها من جديد باسم الشرق الأوسط الكبير، ومنها ما يتعلق بالعلاقة الأمريكية التركية التي تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

في الواقع، لم يكن مثل هذا التحسن ممكناً في العلاقات العربية التركية لولا المتغير الداخلي التركي الذي أحدث تحولاً نوعياً في سياسة تركيا تجاه الدول العربية والإسلامية. وقد دفع هذا المتغير التركي بالشارع العربي إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بالتجربة التركية التي نجحت في تقديم العديد من الأجوبة عن الأسئلة المثارة عربياً حول الإسلام ودوره في الحياة السياسية، وعلاقته بالدولة والمجتمع والآخر، فضلاً عن إشكالية التوافق بين التقليدية والحداثة، وبين الدين والعلمانية.

وإذا كان هذا التحول قد نقل العلاقات التركية- العربية من مرحلة السلبية إلى إطار من التعاون الإيجابي والتكامل الإقليمي سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو تجاه القضايا

السياسية في المنطقة، فإن الدول العربية رأت في وصول حزب العدالة إلى سدة المشهد السياسي التركي فرصة تاريخية، سواء على صعيد تصحيح النظرة التاريخية لكل طرف إلى الآخر، أو على صعيد الدخول في منظومة إقليمية متكاملة من النواحي الاقتصادية والسياسية. فبعد قرون من الزمن يدعو الأتراك العرب إلى تجاوز تلك الرؤية التي تقول إن الدولة العثمانية كانت سبب تخلفهم، بينما يدعو العرب الأتراك إلى تجاوز مقولة تحميلهم مسؤولية انهيار الدولة العثمانية والدخول في علاقات تكامل إقليمي.

وضمن هذه المنظومة الجديدة من العلاقات العربية التركية، دخلت العلاقات التركية السورية عهداً من الوفاق والوئام بعد فترة ليست بالقصيرة من التوتر والخلاف وخصوصاً عام 1998 عندما اقترب البلدان من حافة المواجهة العسكرية المباشرة. وحقيقة الأمر فإن العلاقات بين أنقرة ودمشق دخلت عهداً من الوفاق وذلك بعد أن تراجعت حدة الخلافات بين البلدين التي تمحورت حول عدد من القضايا ذات الصلة بالموقع الجيوبولتيكي والدور الإقليمي لكل من تركيا وسوريا على قاعدة التحولات الجارية في الساحة الشرق أوسطية الناتجة بدورها من عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومن أبرز تلك القضايا الخلافية: القضية الكردية، وقضية اقتسام مياه نهر الفرات، وقضية لواء إسكندرون، وقضية التحالف العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل.

وانتهت حالة التصعيد في الخلافات التركية- السورية مع توصل الجانبان في 1998/10/20 إلى اتفاق أمني أطلق عليه "اتفاق أضنة" الذي أنهى الأزمة التركية السورية وفتح باب الحوار بين البلدين، حيث أكدت سوريا بموجب هذا الاتفاق رفضها السماح لحزب العمال الكردستاني (PKK) -أو "التركي" حسب التسمية التركية- بالعمل على أراضيها أو شن هجمات انطلاقاً منها وطرد عبد ا أوجلان زعيم الحزب من سوريا، مقابل عدم سماح تركيا بإطلاق أي نشاط يهدد استقرار سوريا من الأراضي التركية، في إشارة إلى التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، وهو الاتفاق الذي وصفته سوريا بأنه اتفاق متوازن لا يمثل قبول سوريا به تراجعاً عن موقفها النابع من حرصها على احتواء الأزمة ورؤيتها الإستراتيجية البعيدة المدى في التعامل مع تركيا من منطلق واتفاق أمني

بين لجنتين أمنيتين، وهو في الواقع عودة إلى اجتماع الأجهزة الأمنية بين البلدين التي أوقفها الجانب التركي منذ عام 1995 وإننا في سوريا انطلقنا في معالجة هذه الأزمة من رؤية إستراتيجية بعيدة المدى لأننا لا نريد أن تتحول تركيا عدواً للعرب (رضوان، 2006 وRubin, 2001).

وقد كان من شأن هذا التطور تعزيز الثقة بين الجانبين وفتح المجال لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية وصولاً إلى التنسيق الإقليمي. وانطلاقاً من هذا التحسن توالت الزيارات المتبادلة بين كبار مسئولي البلدين وسط عوامل وظروف ومتغيرات جديدة، ساهمت جميعها في بناء نموذج جديد لعلاقات الجوار في الشرق الأوسط، ولعل من أهم هذه العوامل:

1) تراجع دور الارتباطات الخارجية في تحديد أبعاد العلاقات التركية السورية, فانهيار الاتحاد السوفييتي وإعادة ترتيب العلاقة الأمريكية التركية في ظل هذا العامل خلق مساحات أكبر للتقارب بين الجانبين ودفعهما إلى البحث عن خيارات سياسية مشتركة.
2) المتغيرات الداخلية في كل بلد, ففي سورية تمثلت في وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة، وفي تركيا وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان - غول إلى سدة الحكم. وقد كان لهذا المتغير الداخلي على طرفي الحدود أثر كبير في دفع التقارب بينهما، إذ إنه جاء وكأن كل جانب بدأ يكتشف أهمية الآخر من جديد. وعلى هذا الأساس شهدت العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً كبيراً على شتى الأصعدة والمجالات.
3) التحدي المشترك الذي أفرزه الاحتلال الأمريكي للعراق, إذ برز عقب هذا الاحتلال مخاوف سورية تركية وحتى إيرانية إزاء مستقبل العراق وإمكان تقسيمه إلى دويلات وتحديداً إزاء إمكان إقامة دولة كردية في شمال العراق تلقي بظلالها على المطالب الكردية في الجوار الإقليمي. إذ يوجد ملايين الأكراد ولاسيما في تركيا التي تشهد سياساتها انشقاقاً كردياً متزايداً خلال العقود الأخيرة, وقد قربت هذه المخاوف من رؤيتي البلدين تجاه الوضع العراقي.

4) وعلى خلفية هذا التحسن في العلاقات والتقارب في الرؤى والمخاوف يبدو أن صفحة الملفات الخلافية بين البلدين قد طويت فجل الحديث يجري عن إقامة مشاريع وتعاون مشترك، فضلاً عن أن العلاقات الاقتصادية تطورت كثيراً. إذ تشهد الأسواق السورية حركة كبيرة من الشركات التركية، سواء في مجال الاستثمار أو إقامة مشاريع اقتصادية, ولعل بلوغ حجم التبادل التجاري بين البلدين قرابة ملياري دولار، بعد أن كان في حدود نصف مليار دولار قبل خمس سنوات، يشكل مؤشراً قوياً على تطور هذه العلاقة وآفاقها المستقبلية.

كل ما سبق, جعل من تركيا دولة لها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة لسورية نظراً لعلاقات تركيا المتوازنة بالقوى الإقليمية والدولية وخياراتها السياسية المدروسة. وعلى هذا الأساس ينبغي النظر إلى أهمية الوساطة التركية للسلام بين سورية وإسرائيل، على الرغم من أنها تعرضت إلى انتكاسة عقب الحرب الإسرائيلية على غزة. إلا أنه من الواضح أن هذه الوساطة مرشحة للعودة بقوة في ظل عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي زار تركيا مؤخراً، وحديثه عن وجود فرصة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن الثقة السورية القوية بسياسة تركيا التي تظل على علاقات جيدة بإسرائيل على الرغم من الأزمات الإعلامية التي انتابت هذه العلاقة.

إن العلاقات السورية - التركية شهدت تغيرات جوهرية, يبدو أنها أسست لنموذج من علاقات الجوار بما لها من أهمية على المستويين الثنائي والإقليمي في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة.

2.1 أهمية الدراسة:

أ) **الأهمية العملية:** تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل وتوضيح التحولات في العلاقات التركية السورية بعد وصول حزب العدالة إلى الحكم في تركيا في نهاية عام 2002، حيث عمل حزب العدالة على إزالة الخلافات التركية العربية وخصوصاً مع الجمهورية العربية السورية لإدراك الحزب أهمية تطوير العلاقات

مع سوريا وإزالة محاور الخلاف بينهما. ومن هنا تكتسب هـذه الدراسـة أهميـة خاصة نظراً لأن العلاقات التركية السورية تمثل نموذجاً للتحـول فـي العلاقـات التركية العربية بعد وصول حزب العدالة إلى سدة السلطة في تركيا.

ب) **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع التحولات فـي السياسة الخارجية التركية وعلاقتها مع الدول العربية خـصوصاً سـوريا، حيـث يستحق التطور الذي شهدته العلاقات السورية التركية مؤخراً مزيداً من الاهتمـام والتأمل من زوايا عديدة، لأن هذه العلاقات دخلت مرحلة غير مسبوقة بعد توقيـع اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وتأسيس مجلس تعاون إستراتيجي مشترك يجتمع مرة في السنة على الأقل، وبات مشهد العلاقات بين البلدين الجارين اليـوم يظهر مستوى مميزاً من التعاون والتبادل والتفـاهم علـى مختلـف المـستويات السياسية، والأمنية والاقتصادية.

3.1 أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

1) تحليل مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية.
2) تحليل وفهم أهم التحولات التي شهدتها العلاقات التركية السورية.
3) تحليل المتغيرات التي أثرت على العلاقات التركية السورية.
4) التعرف على أثر حزب العدالة على التحول في السياسة الخارجية التركية.
5) التعرف على دوافع الاهتمام التركي بتحسين علاقاتها مع سوريا.

4.1 مشكلة الدراسة:

تولي تركيا سوريا أهمية كبيرة في سياستها الخارجية لأسباب أمنيـة واقتـصادية ولعامل الجوار الجغرافي ولكون سوريا البوابة الحتمية، ولو حتى في المعنى الجغرافـي فقط، لتركيا إلى العالم العربي. وتحولت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى نموذج للعلاقـات

التي يجب صياغتها بين تركيا وكل الدول العربية الأخرى وصولاً حتى إلى إقامة نظـام اقتصادي وأمني مشترك بين العرب والأتراك.

فمع أن لتركيا محاولات وسوابق في التوسط بين أطراف عربية ولا سـيما داخـل البلد الواحد (بين أطراف الأزمة اللبنانية وبين طرفي النزاع الفلسطيني) فإن دخول تركيا على خط الخلاف بين العراق وسوريا في أواخر أب 2009، في أعقاب اتهام بغداد لسوريا بإيواء المحرضين على تفجيرات الوزارات في المنطقة الخضراء في بغداد، كان سابقة في تاريخ العلاقة التركية مع العرب كما في تاريخ العلاقات التركية مع العرب كما في تاريخ العلاقات العربية – العربية، مما يبرز أهمية حقيقية روابط العلاقات التركيـة الـسعودية وتطورها في كافة المجالات.

5.1 فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1 أثر وصول حزب العدالة إلى الحكم على حدوث تطور إيجابي في العلاقات التركية السورية.
2 ساهمت المواقف التركية المؤيدة للقضايا العربية في تعزيـز العلاقـات التركيـة العربية.
3 أثر احتلال العراق على تطور العلاقات التركية السورية.
4 أثرت المصالح المشتركة الإستراتيجية على تطور العلاقات السياسية والاقتـصادية بين البلدين.
5 أثر فشل تركيا في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في تطوير العلاقـات التركيـة السورية.

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مناهج عدة، لعل أهمها المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه أقرب المناهج لفهم تطور العلاقات التركية العربية ودراستها وتحليلها، إذ يعتمد هذا المنهج على وصف تلك العلاقة محللاً أبعادها وتطوراتها المختلفة، وفي الوقت ذاته سيصار إلى استخدام المنهج التاريخي لرصد الأحداث المفصلية في تاريخ تطور تلك العلاقات، وبما يخدم هدف الدراسة وموضوعها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

إن دراسة العلاقات التركية السورية وتفاعلاتها وتشابك العناصر المكونـة لتلـك التفاعلات والتطورات التي انتابتها، قد فرضت عدة نظريات تخدم وتحلل وتـدرس تلـك العلاقات، وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية. **فكانت نظرية الصراع الدولي، وكذلك نظرية القوة في العلاقات الدولية، الأكثر انسجاما مع العلاقات التركية السورية،** علما بأنه لا توجد نظرية شاملة تنطبق على الحالة الدراسية الخاصة بالعلاقات التركية السورية.

أولا: نظرية إدارة الصراع الدولي:

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر السياسة الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها، ويعود ذلك إلى كثرة أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها، علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغيـر المباشـرة. فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفـي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية. تتنوع مظاهر الصراع وأشكاله؛ فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي. وللـصراع أدوات متعددة تتدرج إلى أن تصل إلى أكثرها سـلبية مثـل الـضغط والحـصار والاحتـواء والتهديد(العقابي، 1996) .

إن تداخل أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب أوجد واحدة من أعقد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات. ويؤكد كوينسي رايت أحد المهتمين بالعلاقـات الدوليـة هـذه الحقيقة الأساسية بقوله: " إن تلك الأسباب والدوافع للصراع الدولي تعود إلى الرغبة فـي السيطرة والتوسع ودعم نظـام المحالفـات الدوليـة ومـضاعفاتها الأمنيـة والـسياسية والاقتصادية، وكذلك ضعف الاستقرار والنظام على المستوى الدولي العام، والـصراعات

الاستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد، واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسة للسياسة القومية(مقلد، 1987).

مقولات النظرية:

يقول كوينسي رايت إن ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المستقبل هو امتداد وتطـور للماضـي، وأن عملية فرز الأحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على التمييز بين الدوافع التي تقع من أجلها الصراعات والحرب، وبين الأسباب الحقيقية التي تـدفع لهـا، علمـا بـأن الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي التي تكمن خلف دوافع فـي معظمهـا لتكـريس المصالح الاقتصادية والسياسية، وهنـاك الكثيـر من الصراعات الدولية تحـت ضـغط المؤثرات والعوامل الأيديولوجية(Quincy ,1966).

أما ليفي ورنر وهو مفكر مرموق من مفكري العلاقات الدولية ومن اهتموا بتحليل ظاهرة أسباب الصراع والحرب بين الدول، فينظر إلى الصراع الـدولي فـي مختـلف مراحله ومظـاهره العنيفة كالحروب وغير العنيفة، على أن ذلك سمة من سمات النظـام الدولي القائم على تعدد الدول القوميـة، حيـث يعـود ذلـك إلى تصوره بأن عدم وجود سلطة مركزية حيادية عالمية لها قوة الإكراه القانوني (legitimate Coercive Power) التي تضمن أمن الدول وتضمن استمرارها وسيادتها. وكذلك يرى ورنر أن التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانها وأمنها يدفع هذه الدول للحصول على أسباب القوة؛ ومن هنا يتأجج الصراع. وهناك سبب آخر لزيادة الصراع بين الدول، كما يراه ورنر، وهو أن الشكوك المتبادلة بين الدول التي تتحول مع الوقت إلى مشاعر عدائية يختلـف مـستوى عنفها أو تطرفـها من موقف لآخر(مقلد، 1987).

توظيف النظرية:

تعكس هذه النظرية مدى القدرة على التحليل والتمحيص في التفاعلات التي تجـري بين الدول، كذلك في استيعاب التباين والاختلافات التي تؤدي إلى الصراع الدولي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والصراعات التي تؤججها التحالفات الدولية

وما ينتج عن ذلك من تقاطع لمصالح الدول، ومن خوفها على مكانتها وأمنها واستقرارها. وكما حصل بالنسبة للعلاقات السورية التركية في جوانب كثيرة ومنها الجوانـب الأمنيـة والأيديولوجية والاقتصادية، ولمدة ليست قصيرة من الزمن، ولكنها أصـبحت ذات سـمة تعاونية فيما بعد. هذا إضافة إلى اهتمام النظرية بالتفاعل الأمني والإستراتيجي، من سباق تسلح بين الدول، وكذلك من منظور الصراعات الناتجة عن ظروف المكان الطبيعي للدولة وما يحتويه من ثروات والتي في الغالب تعكس سلوك الدول الخارجي الـذي يـدل فـي معظمه على أطماع توسعية واستعمارية خاصة من قبل الدول العظمى، مما أثر في سلوك تلك الدول خارجياً. فكانت العلاقات السورية التركية في كثير من الحالات تشكل نموذجـاً لتلك التدخلات والصراعات الدولية لتحقيق مصالحها.

ثانيا: نظرية القوة أو النظرية الواقعية:

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى حقبٍ زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمـين وتؤكـد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والـشعـوب. وفـي العـصور الحديثة، كـان من أوائـل من تحدثـوا عـن الفلسفـة الواقعيـة المفكـر الإيطـالي مكيافيلـي صاحب كتـاب الأمير (THE PRINCE) الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة، حينمـا طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبـع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعد من المؤيـدين للفلسـفة الواقعية بشـدة، كما اتضـح ذلـك في كتـابه اللوفتيان (LOVIATHAN) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

مقولات النظرية:

قدم هانس مورجانثو وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعيـة تـصوراً شـاملاً لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعد السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبـين

من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجيـة، كالحـصول على مصادر المواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليميـة فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين. وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول. وعليه، فإن فكـرة المـصالح القوميـة لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه(مقلـد، 1987).

أما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقـول: "إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومـات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاسـتقرار للـدول الأخرى، حيث يأتي الحفاظ على الذات (SELF-Preservation) هدفاً نهائياً وأعلـى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأية مساومة(James, 1971).

ويعد ارنولد ولفرز (Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول: "إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعـد منها"، ويقول: "إنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانـت الحـصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجيـة التي يتم اختيارها، أم إنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تسوغه ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (العقابي، 1996).

المبادئ الفلسفية للنظرية:

أولا: مبدأ القوة

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية، وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية. ويعد عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية. فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة ودائماً في تغير مستمر؛ فكثيراً ما يكون صديق اليوم عدو الغد، وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر: "في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، والقوة ليست نوعاً من الشهوة المدمرة"، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي تكون في الغالب نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم(دورتي، 1985).

ثانيا: مبدأ المصلحة القومية:

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، حيث يعد كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة، وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلاً لتحقيق أهدافها ومصالحها. فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة، لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة. وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو): "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك(دورتي، 1985).

2.2 الدراسات السابقة:

فيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تناولت موضع الدراسة:

دراسة (الكيلاني، 1999) بعنوان قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وبين سوريا والعراق.

تتناول هذه الدراسة جذور قضايا المياه بين تركيا وبين سورية والعراق منذ انهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، ومظاهر التوتر الذي نشأ بين دول تلك المنطقة ودرجاته. كما يقدم وصفا لنهري دجلة والفرات والمشروعات المائية التركية عليهما، والمركز القانوني الدولي للنهرين، من خلال معاهدة باريس واتفاقية تخطيط الحدود السورية - التركية. كما يشير لبعض الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع دول أخرى بهدف تنظيم استخدام الأنهار الدولية المشتركة بينها، والمماثلة لوضع نهري دجلة والفرات بصفتهما نهرين دوليين، كما يشير إلى مواقف الدول المتشاطئة وضرورة اللجوء للوسائل المعروفة دولياً والتي تستند للقواعد القانونية الدولية، والفقه القانوني الدولي.

دراسة (رضوان، 2006) بعنوان مشكلة المياه بين تركيا وسوريا.

تعنى هذه الدراسة ببحث مشكلة تقاسم مياه الفرات بين سوريا وتركيا من جميع وجوهها، من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة فيها، وآفاقها المستقبلية، وكذلك الحلول المقدمة من كلتا الحكومتين لحلها، بعد عرض موجز لكل الاتفاقيات الإسلامية في موضوع نهر الفرات والأنهار الدولية، ومبادئ الحل الإسلامي لهذه المشكلة. وأخيراً الحل الذي تقترحه الدراسة، بعد دراسة مشكلة الفرات من جميع وجوهها، وكذلك العوامل المؤثرة فيها.

وبشكل عام تتألف هذه الدراسة من مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة. ولتبيان أهمية نهر الفرات وبخاصة لسوريا، وتتضمن الدراسة فكرة موجزة واضحة وكافية عن مصادر المياه، في كل من تركيا وسوريا، وأهمية مياه الأنهار وبخاصة نهر الفرات بالنسبة إلى هذه المصادر، اعتماداً على البيانات الحكومية والبحثية الموثقة. ثم تستعرض أهم عاملين يؤثران تأثيراً مباشراً وكبيراً في تلك المشكلة، ويقفان سداً منيعاً بوجه أي حل لمشكلة الفرات، من دون حلها بشكل جذري، أولهما لواء إسكندرون وثانيهما المزاعم التركية بتقديم سوريا الدعم والعون لمسلحي حزب العمال الكردي (PKK)

الانفصالي التركي. ثم تسلط الدراسة الضوء على بداية المشكلة المائية بين البلدين، حتى تبلورها، ومن ثم وصولها إلى ما وصلت إليه وكذلك آفاقها المستقبلية. قبل أن تلقي الضوء على أهم المشاريع المائية النهرية السورية، مع تفصيل لكل المشاريع المائية على نهر الفرات.

ثم تحاول الدراسة تناول آفاق الحل الإسلامي لهذه المشكلة، من خلال تقديم مفهوم الأنهار الدولية في الاتفاقيات الدولية وفي الشريعة الإسلامية في المبحث الأول، من ثم مبادئ الحل الإسلامي وخطواته لمشكلة الفرات مع استعراض سريع لأهم مبادئ الحل في القانون الدولي.

دراسة (رضوان، 2006) بعنوان العلاقات العربية- التركية، العلاقات السورية التركية نموذجاً.

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقات العربية التركية، وذلك من خلال مناقشة أسباب الانقلاب الاتحادي على عبد الحميد ودور اليهود في هذا الانقلاب، ومدى اختراقهم لحزب الاتحاد والترقي، وحملة البطش والتتريك والإعدامات التي قام بها جمال باشا في بلاد الشام، ودور اليهود في ذلك وصولاً إلى انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. تم تتناول الفترة الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تناقش العلاقات العربية-التركية عموماً، والتركية-السورية خصوصاً في عهد الجمهورية التركية، والعداء الذي أظهره مصطفى كمال للعرب والمسلمين- وتأثير هذا العداء على العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى قضية سلخ لواء إسكندرون عام 1939، الذي يعتبره المؤرخون العرب الخنجر الثاني الذي صوب باتجاه العلاقات العربية-التركية عموماً، والتركية السورية خصوصاً.

وبعد استعراض الدراسة للعديد من المفاصل التاريخية في العلاقات العربية التركية، تتناول بالتفصيل العلاقات السورية-التركية بدءاً من قمة الصراع في صيف وخريف 1998 إلى مرحلة التطبيع الكامل لهذه العلاقات بعد توقيع اتفاقية أضنة بين الدولتين في العام نفسه، ثم حضور الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر مراسم جنازة القائد

الراحل حافظ الأسد في حزيران 2000م. ثم تستعرض الدراسة العلاقات العراقية-التركية، والعربية-التركية في ضوء الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق من جهة، وقيام الانتفاضة الثانية وموقف القيادات التركية منها.

دراسة (محفوظ، 2009) بعنوان سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل.

تتناول هذه الدراسة العلاقات بين سورية وتركيا، من خلال إلقاء الضوء على عوامل التجاذب والتنافر، بصورة تتأسس على مكونات رئيسة تخص الجانب المنهجي والتاريخي والإمكانات الداخلية، والسياسات الخارجية، والواقع الراهن، وأخيراً احتمالات المستقبل.

وترى الدراسة أن اهتمام سورية وتركيا، قد تركّز، في الشؤون الإقليمية والدولية على دائرتي نشاط رئيستين، هما بالنسبة إلى الأولى :المنطقة العربية، وما يرتبط بالصراع مع إسرائيل، وإلى الثانية: أوروبا – الولايات المتحدة. ولم تكن علاقات الدولتين (سورية وتركيا)، على هذا الصعيد، مستقرة. وقد شكّل ذلك عاملاً مضافاً، خلال العقود الماضية، إلى سورية تجاه إسرائيل، وأيضاً هواجس تركيا تجاه تحديات التكوين الداخلي والأمن القومي.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها: بيان الخلفية التاريخية للعلاقات بين الدولتين، بما هي جزء من التكوين السيكولوجي والذاكرة السياسية لديهما، وتقديم (أو تجريب) منهجية مقترحة في دراسة العلاقات الدولية للطرفين، واختبار تدخلات منهجية تقوم على جدلية، أو مفهوم "التجاذب – التنافر"، ودراسة السياسة الخارجية السورية وتركيا في أبعادها العامة، والبحث في تأثير البيئة الدولية والإقليمية والبينية والدولتية في العلاقات موضوع الدراسة، واستشراف احتمالات المستقبل.

وقد عملت الدراسة على تفحص عدد من المقولات، منها؛ أن السياسات الخارجية لسورية وتركيا تتشارك في المفردات التكوينية، وتتفاوت في التشكيلات والتجليات. كما أن كلّ مفردة من مفردات العلاقات بين الدولتين (على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي

والداخلي) تنطوي على أبعاد تقارب، مثلما تنطوي على أبعاد تنـافر. وتتميـز الـسياسة الخارجية البينية للدولتين بـ "اللاحسم" و"التردد" و"التأجيل"، ويتأتّى ذلك عن إرادة قصديه لديهما. وسوف تحدد آلية التجاذب – التنافر في مستويات التحليل السابقة مستقبل العلاقات بين الدولتين في واحد من المشاهد/السيناريوهات المحتملة التالية: التجاذب، التنافر، "اللّجة" أو "بين – بين".

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

المقدمة

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة، بوصفها انعكاساً لسياستها الداخلية، عن مجموع من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط، التي تكون بمجموعها صـيغة التعامـل مـع الآخرين وسماته الأساسية. والسياسة الخارجية بهذا الشأن تجد أساسها وسندها في فلـسفة نظام الحكم القائم في تلك الدولة وتقاليد عمله، على المستويين النظري والتطبيقـي، مـع الأخذ في الاعتبار أن فاعلية هذه السياسة ترتبط بالإضافة إلى ذلك بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها (الـسبعاوي، والنعيمي، 2000).

وتختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها ، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يتحرك من فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة ليست نابعة من ظروف بلاده فحسب بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها هذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية التي تشمل النظامين الإقليمي والدولي(أبو دية، 1983).

وشكل موقع تركيا الاستراتيجي أهمية خاصة، في تحديد سياستها الخارجية، إذ أن وقوعها عند ملتقى آسيا وأوروبا، وكونها صلة الوصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من خلال مضيقي البسفور والدردنيل اللذّين يمتازان بأهميتهما العسكرية والتجارية، وكونها ملتقى الطرق البحرية والبرية والجوية، بين أوروبا والعالم العربي، هـذا الموقـع الجيواستراتيجي جعل من تركيا دولة أوروبية، وإحدى دول حوض البحر المتوسط، ودولة شرق أوسطية (السبعاوي، والنعيمي، 2000).

ومن هنا ظلت السياسة الخارجية التركية تعيش حالة من عدم الاسـتقرار أو عـدم الثبات في توجهاتها الخارجية، فقد سعت تركيا في أحيان كثيراً إلى توطيد علاقاتهـا مـع الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً، في حـين لـم تهـتم

بمسألة إقامة علاقات مماثلة مع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ولا سيما العربية منها. وفي بداية التسعينات، أي مع انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية اتجه النشاط الإقليمي للسياسة التركيـة نحو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وذلك في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة والبحـث عن الدور، وقد تزامن هذا التوجه مع تغيرات شهدها الداخل التركي أيضاً (دلي، 1999)

ويحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على السياسية الخارجية التركية وخصوصاً فـي ظل حزب العدالة والتنمية، مع تتبع المراحل التاريخية لتطور العلاقات العربية التركيـة، وذلك من خلال المباحث التالية:

1.3 مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية التركية

عند تناول السياسية الخارجية التركية، نجد أن مرتكزاتها هـي انعكـاس لطبيعـة تركيا، دولة، وهوية، ونظاماً، وتقاليد عمل، وإطار فكرياً وثقافياً. فقد أدى انهيار المنظومة الشيوعية بالنسبة لتركيا إلى إعادة بروز ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "العالم التركي" الذي يمتد من البلقان غرباً إلى حدود الصين شرقاً، وهو بذلك يشكل مجـالاً جيواسـتراتيجياً ذا أهمية متزايدة، وإذا كانت الظروف التاريخية لتطور الشعوب التركية قد سـاعدت علـى بروز خصوصيات محلية وتاريخ متميز لكل منها، فإن الشعوب تلتقي في بعض الـسمات المشتركة، أهمها: الشعور بالانتماء، وطريقة التفكير والمرجعية (جفال، 2005) .

إن السياسة الخارجية التركية معنية كاعتبار أساسي بالأحداث والتطـورات التـي يشهدها العالم من حيث التكتلات الاقتصادية ذات الثقل الواضح في مجمل الـسياق العـام للتجارة الدولية. وحيث إن صناع القرار التركي يدركون إمكانيات تركيا (الموارد المائيـة والزراعة والصناعة والقوى العاملة والتشغيل...)، فإنهم يـدركون أيـضاً أن مجـالات توظيف هذه الإمكانيات إقليمية الطابع، أكثر من كونها دولية. وبهذا الاتجاه فإن خيـارات التوظيف الإقليمي يمكن أن تتجه نحو الجنوب والشرق، حيث تستند إلى رغبة تركيا فـي

إعادة التاريخ بصيغ مستجدة، فضلاً عن الطابع الديني الـذي يغلـف ذلـك(الـسبعاوي، والنعيمي، 2000).

ويمكن القول بوجه عام فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية أن السمات المميـزة لتركيا منذ إعلان الجمهورية على يد أتاتورك وترسيخ مبدأ الانعزالية على صعيد السياسة الخارجية انطلاقاً من شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" لم تكن تعني إغماض العين عن ما يجري خارج الحدود، بقدر ما عنت الانسحاب من العلاقات التي تحكم المجتمعات الشرقية والانفتاح على الغرب والاقتباس من قيمه(السمان، 1998).

مع التأكيد على الطابع العلماني للدولة مع محاولة صياغة التطور العام على النمط العام الغربي الأوروبي بكل جوانبه، فالدولة التركية تحاول منذ فترة طويلـة بعـد نهايـة الإمبراطورية العثمانية إعادة دورها السابق من جهـة ومحاولتهـا الانـضمام للاتحـاد الأوروبي والانكفاء على مشكلات الشرق الأوسط مما جعل تركيا تنظر إلى هذه المنطقـة ليس بوصفها جزءاً منها ذات صلات تاريخية وجغرافية، ودولية كدولة حليفة للغرب مـن جهة أخرى، وهكذا انخرطت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية في الثنائية القطبيـة التـي تحكمت في العالم وتمزق بالنسبة لها البعد الشرق أوسطي من محيطها حيث لم يعد يمثـل أهمية إلا بمقدار ما يرى من نافذة العلاقات الدولية وارتباطها بعوامـل أخـرى (نوفـل، وآخرون، 1993). إلا أن النزعة الجامحة باتجاه الغرب كانت ولا تزال تقابل ببرود مـن الاتحاد الأوروبي.

وكان لنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرق والغربـي أثـر عميـق علـى التوجهات الخارجية لتركيا، إذ فقدت دورها كموقع استراتيجي متقدمة في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الاتحاد السوفييتي، كما أن مساعيها الثابتة بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم تحقق نتائج معتبرة. حيث لا يزال الاتحاد الأوروبي يتمسك بوجـوب تنفيـذ تركيا لشروط معقدة لقبولها، ومنها: مسألة حقوق الإنسان وطرق معالجة قضية الأكـراد، بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية المتعلقة بالمستوى المرتفع للبطالـة والتـضخم، وهـي عراقيل من الصعب على تركيا تخطيها في الأمد القريب(نور الدين، 1998) .

وعموماً فإن المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية وعملية التسوية السلمية العربية-الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد، أظهرت هذه التغيرات مجتمعة فضاء تركيا في جغرافية تمتد من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مروراً بالبلقان والقفقاس غرباً وشمالاً وآسيا الوسطى وإيران شرقاً والمنطقة العربية جنوباً، ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محور إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة(دلي، 1999).

وهكذا فإن تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية واستنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية الإسلامية، اتجهت أثر التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقفقاس، وأضحت لاعباً أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة(دلي، 1999).

الثوابت التركية في سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً

إن التأثيرات الإقليمية والدولية، سواء أكانت حافزة دافعة أم كابحة معوقة، لا يمكن إسقاطها بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية على وجه التخصيص، وهي تأخذ بعداً إضافياً في علاقات تركيا الإقليمية، لسببين، الأول، ماهية السياسة التركية، وطموحاتها، ومدى فاعليتها الإقليمية، وارتباطاتها الدولية. والثاني، ماهية المعطيات المتوافرة في البيئة الإقليمية التي تمارس تركيا سياستها الخارجية في إطارها(السبعاوي، والنعيمي، 2000).

وإذا ما دققنا في السياسة الخارجية التركية على المستوى الدولي نجد أن البيئة الدولية ونمط التحالفات الخارجية تلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية لتركيا، حيث يتحدد من خلالها توجهات الدولة التركية الخارجية، والتي انسجمت مع الغرب بشكل ملفت للنظر وسعت عبر شبكة من العلاقات التعاقدية خلال مرحلة زمنية ماضية، أن تضمن

لنفسها تأييد الغرب من جهة، وتأمين سلامة الدولة من أعداء مفترضين من جهة أخـرى (كاليونان وروسيا)(العوجي،2001).

وقد بدأت تركيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في طرح "مسألة الكيان التركي" الذي وضعت أسسه جمهورية أتاتورك، ويتضمن ذلك ترسيخ جملة من التغيـرات والتبـدلات البنائية في سياسة تركيا الخارجية، وتبني مسار جديد يتواكب مع التطورات الجديدة فـي الجغرافية السياسية التركية(نور الدين، 1997).

وانسجاماً مع هذا النهج سعت تركيا إلى الاندماج في الغرب، في ظـل التـشجيع الأوروبي تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤهلها لعضوية الاتحاد الأوروبـي. وفعلاً اتخذت تركيا مجموعة من الخطوات القانونية والاقتصادية والسياسية وحرصت على بعث هوية أوروبية باعتبار أن لها امتداداً في أوروبا يبرر هذه الهوية (3% من مـساحة تركيا يقع في أوروبا و 97% في آسيا). معتقدة أن هذه الخطوات وبعـث هـذه الهويـة ستؤهلها للعضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية كعضو كامل الحقوق والواجبـات. وقـد أصبح نيل العضوية الأوروبية خياراً تركيا من منطلق أنها دولة أوروبية بالمعنى الـشامل للأوروبية واعتقدت النخبة التركية أن ذلك ممكن باستكمال بعض شروط العضوية الناقصة اقتصادياً وديمقراطياً، وقد نجحت في عام 1995 في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركيـة مـع الاتحاد الأوروبي، وتهدف الاتفاقية إلى إلغاء كامل للحقوق الجمركية والقيـود الخاصـة بالتحديد الكمي للسلع وعلى تطابق أسعار البضائع التركية والأوروبية(دالي، 1999).

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد كان هناك توقعات كبيـرة باضـمحلال أهمية تركيا ودورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماماً، ففي إطار المتغيرات الدوليـة وإعـادة الولايات المتحدة رسم إستراتيجيتها العالمية برز دور تركيا كبلد مفتـاح بحكـم موقعـه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادر على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسـيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، وما زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة أي النفط والغاز بكميات كبيرة في دول حوض بحر قـزوين

التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة الجذور، حيث كانت الولايـات المتحدة تأمل أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني ولـيس بالـصيغة الإيرانيـة للراديكالية الإسلامية، ويؤكد تقرير إستراتيجية الأمن القومي الـصادر عـام 1997 "أن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية تخدم علـى نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة، ذات توجـه غربـي" (دالـي، 1999).

مقابل التصور الأمريكي هذا، وخاصة بعد قرار بروكسل السلبي بشأن عدم قبـول طلب تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي تحرص تركيا على توطيد علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة أكثر فأكثر بغية الحصول على مساعدتها فـي مواجهـة المـشكلات المختلفة وللضغط على العواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لـدخول تركيـا عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي كثير من الأحيان كانت تركيا والولايات المتحدة تتحركان بصورة مشتركة في أكثر من قضية ومحور سواء في الشرق الأوسط أي توطيد التحـالف العسكري التركي الإسرائيلي أو في البلقان أي بشأن قـضية كوسـوفو وقبلهـا البوسـنة والهرسك. أو في آسيا الوسطى بخصوص النفط ومشاريعه إضافة إلى قـضية كارابـاخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا(الشرقاوي، 2008 وUslu, 2003).

وعموماً يمكن تحديد جملة من الاعتبارات التي تشكل إطاراً دولياً للسياسة الخارجية التركية، والتي تفرز بالتالي المعطيات الآتية:

1) لا تستطيع تركيا التخلي عن ارتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، والتي وسـمت سياستها الخارجية بسمة محددة من حيث المنهجيـة الفكريـة (التغريـب، العلمانيـة، الرأسمالية...وغيرها). كما أن عضويتها السياسية والعسكرية في حلف شمال الأطلسي، تتفق مع هذه المنهجية الفكرية والسياسية. وعليه فإن اندفاع تركيـا لتأييـد الـسياسات الأمريكية ولعب دور فاعل في إطار استراتيجياتها الخاصة في العـالم العربـي ودول الجوار الجغرافي، يعكس محصلة توافق إرادتي الدولتين للتعاون فـي مـسائل تتعلـق

بالأمن القومي لكل منهما، والأنشطة الاقتصادية، على أساس من الحاجة المتبادلة التي تعززها القيم والمؤسسات والشعور المتبادل بوجود مصالح وتهديدات محتملة مشتركة.

2) إن تركيا معنية بالتكتلات الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الجمركي الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة)، ضمن السياق السابق، ورغبتها الطموحة في أن تكون الاعتبارات الاقتصادية مكملة للاعتبارات السياسية والعسكرية.

3) تهدف تركيا إلى أن تكون جزءاً من النظام الدولي الجديد- الذي أعلنته الولايات المتحدة عام 1990- من خلال إيجاد مكان دولي لها ينعكس إقليمياً، سواء على مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط، أو المشاركة في المشروعات الاقتصادية المستقبلية (السوق الشرق أوسطية)، أو في المشاركة في ترتيبات مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية، أو في البلقان.

4) إن تركيا معنية وبشكل إيجابي بالتطورات التي تحدث على حدودها الغربية، أي في دول أوروبا الشرقية، وانضمام بعضها إلى عضوية حلف شمال الأطلسي، بعد أن كانت ضمن ترتيبات حلف وارسو، إذ المفترض أن ينعكس ذلك على تطبيع علاقات إيجابية وتطويرها بين تركيا وهذه الدول مثل بلغاريا التي توجد فيها جالية تركية كبيرة.

5) تسعى تركيا إلى تأمين تجاوب الدول الغربية وعدم معارضتها لعلاقاتها مع مختلف دول الإقليم، ولسياستها الإقليمية سواء في الشرق الأوسط أو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى(السبعاوي، والنعيمي، 2000).

أما على الصعيد الإقليمي وهو ما يعنينا بهذه الدراسة كوننا ندرس العلاقات التركية مع أحد دول الإقليم وهي سوريا، فإن الملاحظ أن تركيا تعمل دوماً على الظهور كنموذج يتميز بخصوصيات رئيسية أهمها: العلمانية والتعددية السياسية، والتجربة الاقتصادية التركية، مقارنة بدول الجوار الأخرى(جفال، 2005).

ويلاحظ من خلال القراءة التحليلية للسياسة الخارجية الإقليمية التركية ومنذ إعلان الجمهورية أنها غير ثابتة، فهي ميالة إلى اتباع منهج سياسي تدعم فيه الوضع القائم لجيرانها وحلفائها وخصومها في آن واحد، إلا أن الآثار الكلية لمثل هذه السياسة الخارجية

لعلاقات تركيا مع جيرانها قد تغيرات بالتغيرات في النظام الدولي، وقد تأثرت سياستها بهذه التطورات، إضافة إلى هذه التطورات هناك دور كبير للأنظمة السياسية الاقتصادية الداخلية مع تركيا بحيث ساهمت بشكل كبير في تحديد مستوى علاقاتها الخارجية مع محيطها الإقليمي(الحمصي، 2003). وخصوصاً فيما يتعلق بسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط وسواء مع الدول العربية أو تجاه إسرائيل وإيران.

ويمكن تحديد أبعاد الإطار الإقليمي المحيط بالسياسة الخارجية التركية في علاقتها الإقليمية بما يلي(السبعاوي، والنعيمي، 2000):

1) اعتبار التجاور الجغرافي التركي- العربي (العراق- سوريا).
2) اعتبارات العلاقات التركية – الإيرانية.
3) اعتبارات العلاقات التركية الإسرائيلية.
4) اعتبارات عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).
5) اعتبارات عضوية تركيا في منظمة تعاون دول البحر الأسود.
6) اعتبارات علاقات تركيا بجمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا.
7) اعتبارات علاقات التحول في علاقات تركيا بروسيا الاتحادية.
8) اعتبارات خاصة بالنزاع التركي- اليوناني حول جزيرة قبرص، والجرف القاري في بحر إيجة.

ويلاحظ من خلال التدقيق بهذا الإطار من إطارات السياسة الخارجية التركية أن تركيا ومنذ نهاية الحرب الباردة، قد انتهجت تحولاً واضحاً في سياستها الإقليمية، وبدأت تسعى إلى أدوار جديدة في الجوار الإقليمي، لتعويض ما فاتها في ظل الحرب الباردة وانشغالها بأدوار مساعدة في ظل حلف الناتو والمنظومة الغربية عموما(محمد، 1995).

وهذا ما أفصح عنه الرئيس التركي الراحل توروغوت أوزال بشكل علني بقوله:" إن تركيا مستعدة خير استعداد للدور الكبير الذي ينتظرها في الشرق الأوسط والبحر الأسود والبلقان وآسيا الوسطى، ليؤكد بأن "الجمهوريات ذات الأصل التركي" هي أكثر المناطق القابلة والأكثر إمكانية لقيام دور تركي فاعل والأكثر إثارة للجدل والمناقشة لنا، إذ

تؤلف "الجمهوريات التركية" جزءاً من العالم التركي الذي يشمل إضافة إلى أتراك الداخل "أتراك الخارج" والمقصود بهذا الكلام والأكثر وضوحاً الأتراك الذين يعيشون خارج تركيا (الحمصي، 2003) .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، فقد كان لابد لتركيا التي ودعت إقليم الشرق وتاريخه، من أن تعود إليه بالضرورة، ولكن بصيغة أخرى لا تتناقض مع الانتماء السياسي والثقافي الغربي، وهي الصيغة الاقتصادية والتجارية، بعد أن كانت سابقاً صيغة الولاء السياسي الديني، ولا تعني صيغة العودة ابتداءً جديداً، بل تعبيراً عن تكييف جديد لما كان عليه الحال من علاقات سابقة بالعرب لضمان ديمومة واستمرارية تعزيز المصالح الوطنية العليا، فالعرب يمثلون لتركيا اختياراً اقتصادياً وتجارياً، يتميز بمزايا إيجابية(السبعاوي، والنعيمي، 2000).

ويمكن القول إن السياسة التركية في التسعينات تجاه العالم العربي والإسلامي انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1- إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي حول دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيو أمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل، هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية وبكونه امتداداً للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأميركية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأميركية- الإسرائيلية، ومحكوم أيضاً بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصاً على الأصعدة الأمنية والعسكرية والإستراتيجية(دالي، 1999).

وتمثل التسعينات عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، في إدراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا سياسياً مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي وباتت فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمع التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على ما تحدده الإستراتيجية الغربية لأن ذلك يضعف الدور التركي ولا يقويه ويجعله دوراً تابعاً.

وقد تزامنت المتغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه قضاياها الإقليمية مع تغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة، أبرزها وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بعدما ظل ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية، ومع وصول هذا التيار إلى الواجهة السياسية التركية بدأت بعض الأوساط التركية تقول إن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الحضارية الإسلامية لا بالخيار "العلماني" الذي يسعى للارتباط النهائي بالغرب، وقد رسخ هذا الاعتقاد في الأوساط التركية أكثر فأكثر الرفض الأوروبي المستمر قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي ومشاكلها المزمنة مع اليونان(دالي، 1999).

نظرياً، أدت هذه المتغيرات إلى بروز اتجاهين أساسيين في السياسة التركية:

1- اتجاه "تقليدي علماني" تمثله الأحزاب العلمانية التي تحمل إرث أتاتورك على اختلاف مشاربها من اليسار إلى اليمين، ويعد الجيش نفسه الحامي الأساسي للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ويعتقد هذا الاتجاه أن تركيا دولة أوروبية ويجب "أوربتها" بشكل كامل، وإن التغيرات الجارية لن تغير من هذا الاعتقاد شيئاً سوى زيادة دور تركيا الأمني في

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

2- اتجاه إسلامي، وتمثله الطرق الدينية والأحزاب الإسلامية، ويعتقد هذا الاتجاه أنه لابد من الانفكاك التدريجي عن الغرب ومؤسساته والعودة التدريجية إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية، وقد عبر قادة الاتجاه الديني مراراً عن الرغبة في إقامة "اتحاد للدول الإسلامية" يزيد من قوة هذه الدول في السياسة الدولية ويخلصها من الهيمنة الغربية.

وهناك اتجاه ثالث ولكنه ضعيف تمثله بعض الأحزاب القومية، مثل الحركة القومية، وحزب الوحدة العظمى وبعض الأجنحة القومية داخل الأحزاب العلمانية وكذلك بعض أوساط الأحزاب الدينية، وهؤلاء لهم نظرة توفيقية تجمع بين تصورات الاتجاهين (دالي، 1999).

2.3 السياسة الخارجية لحزب العدالة والعلاقات العربية التركية

في 22 من يونيو من عام 2001م أصدرت المحكمة الدستورية في تركيـا قـراراً بحل حزب الفضيلة (حزب أربكان)، وقد أثمر هذا القرار عن انقـسام التيـار الإسـلامي السياسي في تركيا، فظهر حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان في 20 يوليـو مـن عـام 2001، وفي ذات العام، تم تأسيس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب اردوغـان، وقد كان هذان الحزبان امتداداً لحزبي الفضيلة والرفاه(رضوان، 2006). وامتداداً للصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي في تركيا.

وكان رجب طيب أردوغان قد منع من ممارسة العمل السياسي بعد حـل حـزب الرفاه عام 1998 حيث كان يعتبر خليفة نجم الدين أربكان في ذلك الحزب، وفاز حـزب العدالة والتنمية بالانتخابات النيابية التي جرت في 3 نوفمبر 2002 وكان فوزه كاسـحاً، وتولى رئاسة الحكومة آنذاك عبد ا غول، وبعد رفع الحظر عنه تسلم اردوغان رئاسـة الحكومة(نور لدين، 2008).

وفي إشارة إلى ترسخ سلطة الإسلاميين في النظـام الـسياسي التركـي، جـاءت انتخابات 22 يوليو 2007 لتثبت السيطرة الساحقة للحزب على الشارع التركي من خلال حصول الحزب على 341 من أصل 550 مقعد في البرلمان التركي، وتم إعـادة تـشكيل الحكومة مرة أخرى بقيادة حزب العدالة وبرئاسة رجب طيب أردوغان، وأضـحت هـذه السيطرة للإسلاميين بمثابة فصل جديد في النظام السياسي التركي فـي القـرن الجديـد (Ayoob, 2008).

وشهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف "الناتو". فوسط العواصف المندلعة قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدوئها وحساباتها الواقعية، وتسعى إلى إبعاد النار عن داخلها، وتحاول لعب دور الإطفائي حيث تستطيع، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة، محاولة توظيف قدرتها على التحدث إلى الجميع. كما وفّرت السياسة التركية الجديدة أسساً داخلية مهمة لدور إقليمي، من خلال المضي في طريق الديمقراطية عبر نظام انتخابي تمثيلي، وكسر حدة التطرف سواء من جانب ذوي النزعة الطورانية أو من جانب جماعات الإسلام السياسي المتطرف، كما عملت باتجاه إيجاد أسس لمعالجة مشاكل الأقليات القومية. إضافة إلى تحريك الواقع الاجتماعي في الداخل، بما يعطي فرصة أفضل لتعبر مكونات المجتمع التركي عن نفسها وتطوير أوضاعها نحو الارتقاء والتقدم(تركماني، 2009).

وحقيقة الأمر أن هذه التحولات في السياسة الخارجية التركية والمرتبطة ببرنامج حزب العدالة والتنمية وتخطيطه للسياسة الخارجية التركية الجديدة. قد أسس لها وأرسى أسسها منظر الإستراتيجية التركية الجديدة، الذي يشغل الآن منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء، وهو البروفسور أحمد داوود أوغل، الذي يحدد خمسة أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل أنقره على تطبيقها:

1- الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية. وتركيا البلد الوحيد الذي نجح في هذه المعادلة، وهي هنا مثال للدول الأخرى. ومن هذه الزاوية، تركيا بلد مركز في المنطقة تاريخياً وجغرافيًا.

2- تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا. وهذا سيخرج تركيا من كونها بلدًا طرفًا له مشكلات متواصلة مع جيران. ونجحت تركيا في ذلك أيما نجاح مع سوريا وإيران واليونان وروسيا. بقيت فقط العلاقات مع أرمينيا التي يتم الشغل عليها في هذه المرحلة.

3- سياسة خارجية متعددة البعد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم: آسيا - أوربا: إسلام - غرب: أوراسيا – الأطلسي. شمال - جنوب: أمريكا - أوربا. وفي هذا الإطار ليست علاقات تركيا مع أي طرف بديلاً عن العلاقات مع طرف آخر.

4- تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية. وحتى الآن تعرف تركيا في النظام الدولي على أنها جسر بين جهات عدة. هذا يعني أن دور الجسر هو الاكتفاء بمرور الآخرين فوقه. في حين أن تركيا يجب أن تعرف في المرحلة الجديدة على أنها بلد مركز. وهنا على الدبلوماسية التركية أن توائم حركتها تبعًا للساحة التي تتحرك فيها، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها. وتكون تركيا بذلك مساهمة، لا عبئًا في التفاعل الدولي.

5- الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة. وتتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات (أوغلو، 2004).

الحرب على العراق وسياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضايا العربية

فقد ورد في صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ 11/4 /2002 ما مفاده بـأن الملـف العراقي كان من بين أهم خطوط العلاقات التركية – العربية في القرن الجديد، حيـث أن تركيا وبقدر ما تنظر بقلق إلى نتائج الحرب الأمريكية الحالية ضد العراق وأنها قد تـسفر

عن قيام دولة كردية مهددة للجيوسياسية الأمنية التركية فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي ستلحق بها فإن واشنطن بالقدر نفسه تنظر إلى (خطورة) وصول حزب إسلامي (العدالة والتنمية) إلى السلطة في تركيا وما يمكن أن تتخذه هذه الحكومة الجديدة من مواقف رافضة للسياسة الأميركية الجديدة المقررة في العراق، وقد كانت بداية هذه المواقف قد تمثلت برفض تركيا من خلال برلمانها المنتخب حديثاً لنشر القوات العسكرية الأمريكية في جنوب تركيا، وقد كان هذا الموقف مفاجئاً للولايات المتحدة ، التي اضطرت مع قرب نهاية الحرب إلى مجاملة تركيا فيما يتعلق بموقفها من قيام الفصائل الكردية في شمال العراقي باحتلال مدن الشمال العراقي، حيث هددت تركيا بالتدخل العسكري في شمال العراق بينما قامت الولايات المتحدة بإجبار الأحزاب الكردية على إخراج قواتها العسكرية من مدينتي كركوك والموصل والقبول بإرسال مراقبين عسكريين أتراك إلى هذه المدن.

أما صحيفة اليوم السعودية، فقد أوردت بتاريخ 2005/8/7، هذا المقال: "وقد يكون هذا الموقف التركي انعكاساً للخطوط الأساسية التي تحكم العلاقات التركية – العربية في ظل حزب العدالة والتنمية والذي سعى إلى تطوير علاقات جديدة وجدية مع المحيط العربي مما يرسخ الدور الإقليمي التركي. فقد دخلت علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط مساراً جديداً بعد وصول رجب طيب أردوغان (زعيم حزب العدالة والتنمية، ورئيس الوزراء الحالي) إلى سدة الحكم، حيث قال بعد فوزه في الانتخابات عام 2002: "نقابل كل خطوة عربية باتجاه تركيا بعشر خطوات".

ومن هذه النقطة تحديدا يمكن فهم أحد أسباب الجولة التي قام بها عبد ا غول رئيس الوزراء التركي (آنذاك) والرئيس التركي حالياً للمنطقة العربية وتركيزه فيها على رفض الحرب ضد العراق وحشد الجهود لوقف الحرب حتى إن الخطاب الذي قاله في سورية ومصر والأردن يكاد يكون واحدا ومفاده: "لا نريد الحرب.. لا نريد رؤية العراق مقسما" (عرفة، 2003).

لا شك أن هذه الجولة التي قام بها غول تتميز من هذه الزاوية بالعديد من المكاسب على صعيد الدور الإقليمي لتركيا والعلاقات العربية – التركية بعدما وصلت في وقت من الأوقات (عام 1998) لحافة الحرب بين تركيا وسورية على خلفية قضية المياه والدعم السوري لرئيس الحزب الكردي /عبد ا أوجلان، ويمكن رصد بعض مكاسب الطرفين كالتالي:

1- أشارت جولة (غول) لعلاقة مختلفة بين الجانبين بدليل أنه افتتح زياراته العربية بسوريا أكثر الدول العربية خلافا مع تركيا (في ذلك الوقت)، وحظي بحفاوة غير عادية، وجرى الاتفاق على مشاريع تعاون، كما أنه طلب انضمام تركيا للجامعة العربية بصفة مراقب، مشددا على تطوير العلاقات مع العرب "بشكل كامل"، والأهم أنه امتنع عن زيارة إسرائيل ضمن جولته كما سعى للتقليل من شأن مسألة المناورات العسكرية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة عندما سأله الصحفيون عنها.

2- أتت الزيارة في وقت أعلنت فيه غالبية الدول العربية رفضها لضرب العراق أو المساهمة في أي جهود أمريكية لإسقاط الحكم، وإذا كانت غالبية الدول العربية ركزت في مواقفها من الحرب على أنها (لا حول لها ولا قوة) في مسألة الضربة وأنها لا تستطيع منعها، فقد جاء الموقف التركي القوي ليكمل حلقة الرفض بحلقة أكثر قوة تقول إنه لا ينبغي الاستسلام لمنطق الحرب. ولهذا قال جول محذرا: "إذا لم تُبذل الجهود الضرورية فإن الحرب ستندلع"؛ وهو ما يعني دورا أكبر لتركيا في قيادة قاطرة الرفض العربية.

3- أكدت الصحف التركية المعتدلة ("يني شفق" و"ميللي غازتة" و"يني آسيا" و"حريت") أن حكومة غول تسعى لتكوين جبهة سلام مشتركة بينها وبين مصر والأردن وسوريا والسعودية وإيران لمواجهة سيناريو الحرب الذي تعده الولايات المتحدة للمنطقة وهو ما يعني تلاقي المصالح العربية والتركية في عهد حكومة أردوغان بشكل أكبر؛ وهو ما قد يعتبر محور ضغط على مصالح واشنطن بالمنطقة.

4- شدد غول على الخسائر الاقتصادية والقومية التي ستترتب على ضرب العـراق مـن حيث صعوبة جبر الكسر الذي سينتج عن تدمير وحدة العراق وأيضا صعوبة إعـادة الوضع في المنطقة إلى حالته الأولى في حالة قيام الحرب بـالنظر لتعـدد قـضايا الإثنيات والعرقيات المختلفة في المنطقة التي ستتصاعد مخاطرها مع الحـرب، بـل اختار الدول العربية الكبرى المهمومة بهذه المسألة التي تدرك مخاطر التقسيم العرقي أو الطائفي ليطرح معها هذه المخاوف.

5- ضمن حالة التلبيس والوقيعة التي تقوم بها أطراف إعلامية تركية متحالفة مع الغـرب ضد الحكومة الجديدة الإسلامية نُشرت أنباء في صحف تركية على لـسان مـصادر مجهولة تفيد بتخطيط تركيا لأخذ نسبة من كعكة البترول العراقي تقـدر بـ 10%، ولكن صحيفة "ملليت" شددت على أن غول يهدف من وراء جولته لنقل رسـالة إلـى الرؤساء العرب، مفادها أن بلاده لا تضع عيونها على النفط في تحركاتها ومـساعيها الخاصة بالأزمة العراقية، وهذه مسألة هامة لأن وسائل الإعلام العلمانية روجت لهذه المعلومة الخاطئة لضرب العلاقات العربية -التركية(عرفة، 2003).

خطوات التقارب التركي مع الدول العربية

كما قامت تركيا بخطوات عدة شملت كل أنحاء العالم العربي إذ قام الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار بزيارة تاريخية الى سوريا ردا على الزيارة التي قام بهـا الـرئيس السوري بشار الأسد في شهر يناير من عام 2004 إلى تركيا كما قام رئـيس الـوزراء التركي أردوغان بزيارات مهمة إلى عدد من العواصم العربيـة سـاهمت فـي تعزيـز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين. وقال وزير التجـارة الخارجيـة التركـي كورشات توزمان إن السياسة الخارجية لتركيا وضعت في مقدمـة أولوياتهـا تحـسين العلاقات مع العالم العربي إذ جرى التركيز في الفترة الأخيرة على دول الجـوار مثـل الكويت وسوريا والعراق ومصر ولبنان بموازاة ذلك كان التحرك مكثفا باتجـاه البلـدان العربية الأخرى هذا ما أكدته صحيفة اليوم السعودية، في مقال لها بتاريخ 2005/8/7.

وفي المقابل فإن رئيس الوزراء التركي اردوغان دعي لزيارة إسرائيل أكثر من مرة، لكنه كان يماطل ويؤجل، وبعد فوزه في الانتخابات سارع السفير الإسرائيلي في أنقرة إلى طلب مقابلته للتهنئة، لكنه أجل موعد استقباله إلى ما بعد اجتماعه مع سفراء الدول العربية والإسلامية. وحين زار شارون روسيا في وقت سابق، فإنه طلب أن يتوقف في أنقرة وهو في طريق عودته إلى تل أبيب، لكن أردوغان اعتذر عن عدم استقباله بحجة ازدحام جدول أعماله. وحين قتلت إسرائيل الشيخ احمد ياسين، فإنه وصفها في حينه بأنها "دولة إرهابية"، كما هاجم الجدار الذي أقامته إسرائيل في الضفة ووصفه بأنه "جدار العار". وقد أضفت هذه الأجواء جواً من الفتور النسبي على علاقات أنقرة وتل أبيب، كان له صداه في قرار مجلس الأمن القومي التركي بوقف التصنيع العسكري المشترك مع إسرائيل لعدم جدواه، وفي القرار الإسرائيلي بإلغاء صفقة كانت قد أبرمتها لشراء 50 مليون متر مكعب من المياه التركية سنوياً، لمدة 20 سنة، بحجة ارتفاع سعر المياه التركية، حيث ذكرت المصادر الإسرائيلية آنذاك أن تكلفة المتر المكعب الواحد يبلغ ضعفي تكلفة تحلية المياه(60 سنت) في داخل إسرائيل. وزاد التوتر بين البلدين حين تسربت أنباء عن اتساع النشاط الإسرائيلي في المنطقة الكردية شمال العراق، الأمر الذي أثار غضب الأتراك، حتى هددوا بوقف صفقات تحديث الأسلحة المبرمة مع إسرائيل(هويدي، 2005).

وفي عام 2006 شارك رئيس الوزراء أردوغان في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، حيث أكد على توجهات تركيا الجديدة. وما إن اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان حتى أظهرت أنقرة تعاطفا واضحا مع اللبنانيين، وبادرت بالتالي، بترحيب لبناني، إلى المساهمة في قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان. وعندما شنت إسرائيل عدوانها على غزة بداية عام 2009، لم يخف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رد فعله الحاد على الحرب منذ اليوم الأول لاندلاعها. وقد بدا أردوغان غاضبا على حجم الضحايا الفلسطينيين من ناحية، ومن ما وصفها بالإهانة التي وجهت لتركيا من ناحية أخرى. ومما ولّد الشعور بالإهانة أن أردوغان كان قد استقبل رئيس الوزراء

الإسرائيلي قبل أيام قليلة فقط من بدء الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة، واضعا كل الثقل التركي خلف هدف تطوير مباحثات السلام السورية الإسرائيلية غير المباشرة. خلال أسابيع الحرب الثلاثة، تواصل الشجب التركي الرسمي للحملة الإسرائيلية، بينما انطلقت حركة تضامن تركية شعبية غير مسبوقة مع الفلسطينيين (نافع، 2009).

وقام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية أحمد داود أوغلو (وزير الخارجية الحالي) للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، وحركة حماس وإسرائيل من ناحية أخرى. التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة، واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة. وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة، عندما دعت للقاء تضامني شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين. وقد أثار أردوغان إعجاب قطاع واسع من الشارع العربي، وردود فعل إسرائيلية معاكسة، عندما وجه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في ملتقى دافوس الاقتصادي وانسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز يوم 29 يناير/كانون الثاني 2009 (نافع، 2009) .

جهود الوساطة في المنطقة

شهدت السنوات الأخيرة توجهاً تركياً نحو لعب دور الوساطة في تسوية القضايا الخلافية العالقة، حيث كان لهذا التوجه مؤشراته العديدة، أهمها الوساطة التي تقوم بها أنقرة بين كل من سوريا وإسرائيل، وتنشيط تركيا لعلاقاتها مع العالم العربي، وإعلان أنقرة عزمها على لعب دور الوساطة بين جارتها الكبيرة إيران والولايات المتحدة بشأن الملف النووي، فكان الصراع العربي الإسرائيلي توطئة لدور بارز في المسألتين اللبنانية والإيرانية. ومنذ العام 2004م، أعلنت حكومة العدالة والتنمية عن رغبتها في التوسط بين إسرائيل والعرب في عملية التسوية، وهي الرغبة التي تحولت إلى واقع فعلي إثر المشاركة التركية في مؤتمر (أنابولس) للسلام نهاية عام 2007م، وبعد جمود دام ثماني

سنوات، بدأت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية تتنفس مجدداً منذ أبريل 2007م، بوساطة تركية، وعقب زيارة (أردوغان) التصالحية لواشنطن في نوفمبر 2006م، والتي أنهت الفتور والتوتر اللذين خيما على العلاقات بين الدولتين جراء المسألة الكردية، ورفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في تركيا إبان غزو العراق، كما حصل (أردوغان) بموجبها على ضوء أخضر أمريكي للتوسع في الدور الإقليمي التركي، الذي يعد التوسط في عملية التسوية بين إسرائيل والعرب إحدى ركائزه (مبروك، 2008).

العلاقات التركية الخليجية

كان من أهم نتائج وصول حزب العدالة والتنمية للحكم توثيق العلاقات مع الدول العربية الخليجية، خاصة السعودية على جميع المستويات، باعتبار أن المملكة وتركيا أهم وأقوى دولتين في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، خاصة أنه في ظل الإدراك والاحتياج الاستراتيجي المشترك لكلا الطرفين تبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل علاقات الدولتين وتطويرها. وكان الملك عبد ا بن عبد العزيز آل سعود من أكثر القادة العرب فهما للتغير الذي حصل في تركيا، فكان أول زعيم عربي يقوم بزيارتين لتركيا في أقل من عامين وكانت زيارته لتركيا خلال آب (أغسطس) 2006 نقلة إستراتيجية في تاريخ العلاقات، وهي أول زيارة رسمية لملك سعودي لتركيا في تاريخ العلاقات بين البلدين(الشمري، 2009).

ثم جاءت زيارة الملك عبد ا بن عبدالعزيز الثانية لأنقرة في 9 نوفمبر 2007م وذلك لتهنئة الرئيس التركي عبد ا غول بانتخابه رئيسا للجمهورية التركية، وكان اختيار الجمهورية التركية كأول ضيفة شرف في تاريخ المهرجان الوطني للتراث والثقافة في الجنادرية لعام 1429هـ، دليلا جديدا على مرحلة متطورة من العلاقات الخاصة بين البلدين. واستمرت الزيارات الثنائية بين البلدين ومنها زيارة رئيس الوزراء عبد ا غول للرياض مرتين وثلاث مرات كنائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية خلال الأعوام 2004 و2005 و2006، وكذلك زيارة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان للرياض ثلاث مرات. وفي 29 آذار (مارس) قام رئيس (مجلس الأمة) التركي (كوكسال

توبتين) بزيارة إلى الرياض التقى خلالها خادم الحرمين الشريفين، تلا ذلك زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الرياض في 3 يناير 2009م وزيارة الـرئيس التركي عبد ا غول إلى الرياض في فبراير 2009 (الشمري، 2009).

وفي 16 يونيو 2009 قام رئيس مجلس الشورى السعودي الـدكتور عبـد ا آل الشيخ بزيارة لأنقرة التقى خلالها الرئيس التركي عبد ا غول ورئيس الوزراء رجـب طيب اردوغان ورئيس مجلس الأمة التركي كوكسال توبتن. وفي 7 يوليو 2009 عقـد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اللقاء الوزاري الثاني للحوار الاسـتراتيجي بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية، وقد التقوا رئيس الوزراء رجـب طيـب أردوغان والرئيس التركي عبد ا غول، وقد أعلن أن الاجتماع يهـدف إلـى تطـوير التعاون في مجال السياسة والاقتصاد والدفاع والأمن والثقافة بين تركيـا ودول الخلـيج العربي عبر تنظيم استشارات دائمة على مستويات رفيعة (الشمري، 2009).

وساهم توقيع دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا على مذكرة تفاهم فـي سـبتمبر 2008م، في إعطاء دفعة قوية للمفاوضات الخليجية التركية للتوصل إلى إقامـة منطقـة للتجارة الحرة، والتي بدأت المفاوضات بشأنها في 2005م، مما يعطيها دفعة إلى الإمـام في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، ومن ثم إيجاد قنوات للتعامل مـع الأزمـات وإيجاد حلول عملية لها. وتعتبر مذكرة التفاهم الموقّعة تحولاً يبعث علـى التفـاؤل فـي العلاقات الخليجية التركية، في ظل التطورات المتداخلة والأزمات التي يواجهها الجانبان على السواء في الجوار المباشر، كالوضع في العراق، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومعضلة الإرهاب، وبرنامج إيران النووي، كما اعتبرها أيضاً بعض المراقبين من دول مجلس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات، وإقراراً بأهمية الدور الإقليمي لتركيـا، والذي يتميز بالتوازن والاعتدال. وعلى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهمـا علاقـات وثيقة مع الولايات المتحدة، فإن كلاً منهما يسعى جاهداً للحفاظ على مـصالحه الوطنيـة والإقليمية التي لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان (مبروك، 2008).

لاشك في أن هذه الخطوة تحمل مجموعة من الدلالات المهمة، ومنها:

أولاً: حرص الجانبين الخليجي والتركي على تقوية العلاقـات الاقتـصادية والتجاريـة مستقبلاً، فالسوق التركية سوق ضخمة، وبإمكانها استيعاب الكثير من الاسـتثمارات الخليجية، التي تتطلع بدورها إلى الأسواق الخارجية. وقد كشف الملحـق التجـاري التركي في الدولة في وقت سابق عن خطط بلاده لتحقيق قفزة كبيرة في التجارة مـع منطقة الخليج، كما أشار إلى اتخاذ الحكومة التركية مجموعة من التسهيلات لجـذب الاستثمارات الخارجية، وفي مقدمتها الخليجية، حيث سنّت قوانين جديدة تسهل عمـل المستثمرين الأجانب داخل البلاد، وذلك تمهيداً لإقامة منطقة تجارة حـرة مـع دول (مجلس التعاون)، بعد أن تمكّنت من توقيع اتفاقية مماثلة مع الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الحرص على تعميق الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافيـة بـين تركيـا ودول (مجلس التعاون)، فهناك روافد ثقافية مشتركة بين الجانبين يحرص (حـزب العدالـة والتنمية) على تعزيزها من خلال التفاهم والتحاور، حيث يدير علاقاته الإقليمية بحنكة ومهارة واضحتين، بحيث لم يدع العلاقة مع إسرائيل تؤثر في توجهاته نحو الـدول العربية، ولعل الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل تؤكد هذا المعنى بوضوح.

ثالثاً: تتعلق بدور تركيا الإيجابي في المنطقة، الذي يتميز بالتوازن والاعتـدال، عـلاوة على أن هذا الدور بدأ ينشط وتزداد فاعليته وحيويته في معالجـة بعـض الملفـات المفتوحة في الشرق الأوسط، فتركيا حاضرة في (أزمة الملف النـووي الإيرانـي)، وكذلك الأمر في العراق، يضاف إلى ذلك دورها في عمليـة الـسلام بـين سـوريا وإسرائيل (مبروك، 2008).

ويمكن تحديد أربعة متغيرات هامة برزت مع تولى حكومة حزب العدالة والتنميـة برئاسة رجب طيب أردوغان للسلطة في تركيا عام 2002، أولها تراجع أهمية التعـاون التركي الإسرائيلي بعد قيام الحكومة التركية بإلغاء صفقات عسكرية مع إسرائيل بلغـت قيمتها ما يقرب من 20 مليار دولار، ثانيها تحول العراق من مصدر تباعد في العلاقات العربية التركية إلى مصدر اتفاق وتوحد مصالح بعد اتفاق الطرفين على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ومنع تقسيمه إلى دول على أساس عرقي أو طائفي،

المتغير الثالث والهام كان توقيع اتفاق التبادل الحر بين سوريا وتركيـا والـذي حـول بمقتضاه لواء الإسكندرون من منطقة تنازع إلى منطقة بناء مصالح مشتركة، وأزاح من طريق العلاقات العربية التركية عقبة كبيرة، والمتغير الرابع والذي لا يقل أهميـة، هـو الاتفاق التركي الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والذي يدعمها كون تركيا جسر تواصل بين العرب والمسلمين من ناحية وأوروبا مـن ناحيـة أخرى، مما يستدعي علاقات جيدة بين الدول العربية والإسلامية من جهة وبين تركيا من جهة أخرى ولعل هذا ما يفسر سعادة تركيا بتولي مواطنها أكمل الدين إحـسان أوغلـو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الذي استضافته فـي يونيـو 2004 وهو ما يصب في مجال دعم نفوذ تركيا في محيطها الإسلامي ويعـد نـصرا للـسياسة الخارجية التركية(لسمان، 2005).

الفصل الرابع
السياسة الخارجية السورية

المقدمة

احتلت السياسة الخارجية السورية مكانة هامة وكبيرة منذ مراحل تاريخية بعيدة, و كذلك لعبت دوراً مهما في إطار العلاقات الإقليمية والدولية على حد سواء. ونتيجة لأهميتها وفعاليتها فقد وضعت لها أسس ومرتكزات وأهداف هامة وأصبح لها قوانين تنظمها, فعلى الصعيد الرسمي أصبح هناك مؤسسات خاصة تقود وتشرف على هذه الـسياسة, وأصـبح أيضا هناك موظفين محترفين يشرفون على السياسة الخارجية وينفذونها في إطار المجتمع الدولي, ويلعب القائد دوراً أساسياً في السياسة الخارجية مـن حيـث التخطـيط والتنفيـذ والتطوير والتكيف مع المتغيرات التي تبرز في إطار المجتمع الدولي (الزعبي، 2009).

وتعتبر سوريا من الدول التي تتبع سياسة خارجية نشطة، ولها أولوية على السياسة الداخلية، ويمكن تفسير ذلك استناداً إلى أهمية سوريا وحساسيتها واعتمادها على تفاعلاتها الخارجية في حماية وجودها وحفظ استقرارها وتأمين أهدافها العامـة. والواقـع أن ثمـة اتجاهات لتفسير تلك الاعتمادية على السياسة الخارجية، ومنها مثلاً، أن هذه هـي طبيعـة الدول الصغيرة والمتوسطة الإمكانيات، والبيئة الإقليمية غير المستقرة، والثقافة الـسياسية التي تبدي اهتماماً مركزاً على قضايا السياسات الخارجية، وطبيعـة أيـديولوجيا "حـزب البعث" أو غيره، التي ترى أن لدى سوريا رسالة يجب أن تؤديها تجاه العـالم، وطبيعـة التحديات الداخلية، وربما الانقسامات السياسية للاجتماع السوري التي "تضبطها" المخاوف من مصادر التهديد الخارجية. وسوريا هي من الأقطار التي انطوت سياسـتها الخارجيـة على خصائص أساسية امتازت بها واستقرت عليها منذ الاستقلال عام 1946، وتتـضمن مجموعة من التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، بالإضافة إلى مجموعة من الاستراتيجيات، أي مجموعة من الحسابات الشاملة لمصالح السياسة الخارجية والعلاقة بين الأهداف والوسائل المتاحة(محفوظ، 2009).

وبما أن السياسة الخارجية تتحدد بقدرات الدول وإمكاناتها مثلما تتحدد بإحباطاتها ومخاوفها، فإن التوجهات القومية للسياسة الخارجية السورية لم تكن دوماً تسير كما يشتهي القادة السوريون، فقد أظهرت هزيمة 1967 مدى الكلفة المرتفعة التي يمكن أن تترتب على تبني مثل هذه السياسة. إلا أنها أدت في ذات الوقت إلى صعود حافظ الأسد إلى قمة السلطة في البلاد، والذي تبنى سياسة أكثر واقعية تربط أهداف سوريا بإمكاناتها. ومن ثم قام بصياغة أهداف أكثر تواضعاً، وركز على استعادة الأراضي المحتلة، والدفاع عن الدولة السورية، وتدعيم مكانتها في العالم العربي. فضلاً عن تطوير القدرات السورية. غير أنه ترتب على تعاظم قدرات خصومه وشدة حساسية البيئة السورية في ذات الوقت استمرار الفجوة بين الأهداف والقدرات. وأضحى من الصعوبة بمكان تحقيق أهداف سوريا الأكثر تواضعاً. وفي مثل هذه الظروف، ظلت آلام سوريا وطموحاتها. وأضحى على السوريين أن يتكيفوا مع معطيات الأمر الواقع. وعلى ذلك، بدأت السياسة السورية كفاحها بين أحلام التغيير والقيود التي تفرضها القدرات المتاحة والبيئة المحيطة(هلال، 2002).

1.4 اتجاهات السياسة الخارجية السورية وأهدافها

أولاً: اتجاهات السياسة الخارجية السورية

تركز السياسة السورية على البيئة الإقليمية للمنطقة العربية والشرق الأوسط، الأمر الذي تطلب تناولاً معيناً للشؤون الدولية. وقد تركت ظروف النشأة تحت الاحتلال الفرنسي والسنوات الأولى من الاستقلال تأثيرات أدت إلى توجس السوريين من الآخر (الإقليمي والدولي)، وخاصة أن أجزاء اقتطعت من سوريا لصالح تركيا، وهو ما جعل السوريين يهتمون بأفكار الوحدة القومية (الوطني العربي أو الهلال الخصيب). وبعد سنوات من التجاذب بين محاور المنطقة والانشداد إلى العواصم العربية القاهرة والرياض وبغداد، ومن ثم اضطراب السياسة العامة وانقسامها داخلياً وخارجياً، اتجهت سوريا إلى نهج سياسة "لا منحازة" عرفت بـ "الحياد الإيجابي"، ثم مالت تدريجياً – من حيث السلوك- إلى مواقف الاشتراكية وقوى اليسار العالمي(الجعفري، 1987).

وقد أكسب ذلك سوريا، مع عوامل أخرى، طابعاً راديكالياً، وخاصة في ما يتعلـق بالصراع مع إسرائيل، وانتقلت سوريا من دولة تتصارع عليها أطراف إقليمية ودولية إلى لاعب سياسي قوي في السياسة الإقليمية. وعلى الرغم مـن اعتبارهـا حليفـاً للمعـسكر الاشتراكي، فإنها لم تتموضع فيه إلى الحد الذي ينسبها إليه، وحافظـت علـى صـلاتها التقليدية مع الغرب، وخاصة فرنسا. وإذا كانت ملامح السياسة الخارجيـة الـسورية قـد شهدت تغيرات معينة في هذا الصدد خلال السنوات التي أعقبت التغيرات الدولية وانهيار الاتحاد السوفييتي، فلأنها أعادت تشكيل سياستها بكيفية أكثر براغماتية وديناميكية بما يوافق "فرص- تحديات" النظام العالمي الراهن(محفوظ، 2009).

ومن هنا يمكن تحديد اتجاهات أو دوائر السياسة الخارجية في:

1) الدائرة العربية

تتركز جهود السياسة الخارجية السورية على المجال العربي انطلاقاً من الانتمـاء الطبيعي والعقيدة القومية للدولة، فهي جزء من النظام الإقليمي العربي، والشعب فيها جزءاً من الأمة العربية، حسب تعريفات الدستور، وقد عملت سوريا ما أمكنها ذلك على "تسويق" تصورها للسياسة الدولية لدى الأقطار العربية والرأي العام العربي، واعتبـرت أن ذلـك يتوافق مع المصلحة القومية العربية في أكثر مفرداتها حساسية والتي تخـص التـضامن العربي ومواجهة المشروع الصهيوني(محفوظ، 2009 و درويش، 2007).

وقد اعتادت سوريا في ظل أيديولوجيتها البعثية على التمييز بين القـوى العربيـة التقدمية، وبين القوى الرجعية العميلة للإمبريالية. ومن ثم حاولت تصدير الثورة إلى هـذه القوى الأخيرة. ومع اعتلاء الأسد لقمة السلطة، سعت سوريا إلى قيادة الدول العربيـة - بغض النظر عن الجوانب الأيديولوجية- بهدف استرداد الحقوق العربية التي اغتـصبتها إسرائيل. ومن ثم سعت إلى تعبئة موارد الدول العربية الأخرى خلف أهدافها في النـضال المشترك، ومنع أية دولة عربية أخرى من إتباع سياسة سلام منفردة مع إسرائيل بما يهدد استراتيجياتها وقيادتها في المنطقة(هلال، 2002).

ويمكن ملاحظة مستويين لتحرك سوريا الإقليمي، الأول: يتمثل في دائرة "سـوريا الكبرى" أو "الهلال الخصيب" وكان الأكثر نشاطاً وحيوية بالنسبة إلى السياسة الـسورية، وقد حاز جل اهتمامها ومواردها الفعلية، المادية والمعنوية(سلامة، 1987). ومن هنا جاء التركيز السوري على العراق والأردن ولبنان والقضية الفلسطينية أمراً مفهوماً، ويمكـن تفهم صعوبة واحتداد المواجهة مع المشروع الصهيوني، كونه شكل تحدياً وجودياً للفكـرة السورية أولاً والعربية ثانياً، وهكذا يتفهم بعض الـسوريين كيـف أن الأقطـار العربيـة الأخرى أقل حساسية تجاه "إسرائيل" ومن ثم أكثر قابلية للتفاعل معها(محفوظ، 2009).

ويشار هنا إلى أن العلاقات السورية- الفلسطينية تشكل نسيجاً معقداً من التحـالف والصراع يعبر عن الرغبة السورية في الدفع بالقضية العربية قدماً واسـتمالة الأطـراف العربية الأخرى للسير على نهجها. وفلسطين بالنسبة لسوريا هي جوهر القضية العربيـة. وتشكل القضية الفلسطينية ضرورة أيديولوجية ومكوناً أساسياً لشرعية النظام الحـاكم. إذ تعتبر سوريا في نفسها القائد الرئيسي للفلسطينيين، وترى أنها من قدم أكبر التضحيات في الصراع مع إسرائيل، وأنها لعبت دوراً رئيسياً في قيام ومـساندة المقاومـة الفلـسطينية، وجعل القضية الفلسطينية في قائمة الاهتمامات الدولية، ومنع أي تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي تتجاهل القضية الفلسطينية. ورغم أن حزب البعث قد كرس جهـوده لتحريـر فلسطين في الستينيات، إلا أن الصورة تقلصت في ظل حكم الرئيس السابق حافظ الأسـد لتصبح مجرد تحقيق الحقوق الفلسطينية ممثلة في قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربيـة وقطاع غزة، وحق الفلسطينيين المغتربين في العودة إلى ديـارهم (عبـد القـادر، 2001 محمد، 1999).

وأما المستوى الثاني للتحرك الإقليمي السوري فيخص النظـام الإقليمـي العربـي باعتباره دائرة نشاط واستهداف رئيسية ومعول عليها دوماً في صنع سياسات أكثر فعاليـة وجدية, حيث يلاحظ أن أكثر مفردات السياسة الخارجيـة الـسورية هـي فـي الحيـز العربي(محفوظ، 2009).

2) دائرة الشرق الأوسط

تدرك سوريا أهمية دور الجوار الفعلي أو المحتمل وحساسيته وتأثيره في السياسات العربية ومجمل قضايا المنطقة، وقد أبدت اهتماماً بدولتي الجوار الكبيرتين تركيا وإيران، وعلى الرغم من الحساسية الأيديولوجية (على أساس قـومي) بـين العـرب والأتـراك والإيرانيين، فإن السياسة السورية سلكت مـسالك متباينـة، إذ تبنـت علاقـات وثيقـة وإستراتيجية مع إيران في مقابل علاقات توتر وتنافس بينها وبين تركيا وخـصوصاً فـي فترة التسعينيات من القرن الماضي(محفوظ، 2009).

فقد تحولت إيران مع الثورة الإسلامية من حليف لإسرائيل إلى مناصـر للقـضية العربية. الأمر الذي فتح المجال أمام تحالف قوي بينها وبين سوريا. وهذا التحـالف كمـا يرى البعض يمثل تحالف بين النظام الثوري العربي في سـوريا والنخبـة الميثوقراطيـة الحاكمة في إيران. ومن هذا المنطلق، ساندت سوريا إيران في حربها ضد العراق وذلـك بإيقاف ضخ البترول العراقي عبر الأراضي السورية، وبالتالي إضعاف قدرة العراق على تمويل الحرب. كما شكلت تهديداً لحدود العراق الغربية ومدت إيران والأكراد العـراقيين بالسلاح. باختصار, أضحت سوريا مصدر تهديد عسكري للعراق. كما حالت من الناحيـة الدبلوماسية دون تعبئة العالم العربي مع العراق في مواجهة إيران. وبالإضافة إلى عـداء سوريا التقليدي للنظام العراقي، فقد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء مـن تحويل العراق للطاقات العربية في الصراع العربي- الإسرائيلي والعمل على تحييد هـذا الأخير على الساحة العربية. ونجحت في استغلال المحور العسكري السوري- الإيرانـي في الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى بغية احترام المصالح السورية. كمـا أن تدفق البترول الإيراني بالمجان - أو على الأقل بسعر مخفض- أنعش الاقتصاد السوري. فضلاً عن نجاح الدعم الإيراني للشيعة اللبنانيين في مواجهـة المخططـات الإسـرائيلية والأمريكية في لبنان. رغم كل ذلك، عارضت سوريا احتلال إيران لأية أراضي عراقية، وكذا خططها الرامية إلى قيام نظام إسلامي في العراق. كما عارضت أي توسع لحـرب الخليج وهيمنة الجماعات الثورية الإسلامية في لبنان(هلال، 2002 و Ehteshami,1997).

أما العلاقة السورية مع تركيا فقد ساد التوتر معظم مراحلها، ذلك أن انضمام تركيا إلى حلف الناتو، وتحالف سوريا اللاحق مع الاتحاد السوفييتي جعلا الدولتين تنظران إلى حدودهما البينية على أنها خط من خطوط الحرب الباردة. ولعل هذا المعنى ينطبق على تركيا أكثر مما ينطبق على سوريا، ما دامت الأخيرة منشغلة بسياستها العربية- العربية وبالصراع العربي- الإسرائيلي(محفوظ، 2009 الجهماني وأوسي، د.ت).

وإذا كان يمكن التوسع قليلاً في الإطار الإقليمي، فيمكن الإشارة إلى العلاقات السورية مع كل من اليونان وقبرص وأرمينيا في سياق تقوية تفاعلاتها الجوارية السياسية، وهذا ليس بعيداً عن "الهواجس التركية" لهذه الدول مجتمعة، ومن ثم درج كثيراً أنه في الوقت الذي وقعت تركيا اتفاقاً للتعاون العسكري مع "إسرائيل" وقعت سوريا اتفاقاً مماثلاً مع اليونان، وثمة في أرمينيا من ينظر إلى سوريا نظرة عاطفية لاعتقادهم هناك بأنها كانت بلداً آمناً للأرمن في وقت كانت فيه تركيا تقوم بحملات الإبادة ضدهم (محفوظ، 2009).

3) الدائرة الدولية:

تنطوي السياسة الخارجية السورية في إطارها الدولي على ثلاث مفردات أساسية، الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا (درويش، 2007):

أ) الولايات المتحدة:

أدى شعور السوريين بأنهم ضحية للإمبريالية الغربية إلى صبغ الأيديولوجية الرسمية للنظام بهذا الشعور ووضعه ضمن المعسكر المعادي للإمبريالية في العالم الثالث. فمع تخلي القوى الغربية عن دورها الاستعماري تحسنت علاقاتها مع سوريا خاصة العلاقات الاقتصادية. غير أنه سرعان ما حل تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل محل الإمبريالية التقليدية كعدو لسوريا. ولا تزال ماثلة في مخيلة النخبة السياسية الحالية ما قامت به الولايات المتحدة في دعم إسرائيل والتدخل في الشرق الأوسط ضد المصالح السورية. فإسرائيل هي الموكلة بحماية المصالح الأمريكية. وأن الولايات المتحدة هي

العمق الاستراتيجي والشريان الحيوي الذي بدونه لا يمكن لإسرائيل أن تستمر(هلال، 2002).

وتدرك سوريا أن الولايات المتحدة كدولة عظمى وقطب أوحد مهيمن على السياسة الدولية، تمارس ضغوطاً مستمرة عليها من أجل تنفيذ مجموعة من السياسات الإقليمية في ما يخص العراق ولبنان والقضية الفلسطينية والعلاقة مع إيران والتطبيع مع إسرائيل. وهذا كما هو واضح، جدول اشتراطات كبير وصعب التحقيق من قبل سوريا حتى في حال أرادت، ويتطلب جهوداً دولية كبيرة قد يصعب توافرها لدى أي دولة. والواقع أن السوريين يشتكون من أن الولايات المتحدة تريد كل شيء دون أن تكون مستعدة للمفاوضة أو دفع مقابل لما تطلب، وهذا منطق مرفوض في السياسة الدولية، كما أنها أوقعت عقوبات اقتصادية وأقرت تشريعات قاسية على سوريا، مثل توقيع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ما سمي "قانون محاسبة سوريا" في 12 ديسمبر 2003 (محفوظ، 2009 و المبيضين، 2006).

وتكتسب السياسة الخارجية السورية تجاه الولايات المتحدة أبعاداً أكثر حساسية، لأن الولايات المتحدة أصبحت الآن مجاورة عملياً لسوريا بسبب احتلال العراق ووجودها العسكري والاستراتيجي في تركيا والأردن وإسرائيل، ورعايتها بعض القوى المعادية لسوريا في لبنان، وقد تأسست العلاقات على توافقات عامة، وليس اتفاقات، ويمكن ملاحظة مستويين لذلك، الأول: هو تردد الولايات المتحدة بين إجبار سوريا على تغيير سياساتها بالقوة وبين مواصلة الضغط أو العزل، ولكن تاريخ العلاقات بين الدولتين، وكذلك تجربة العراق لا يشجعان على ذلك، فضلاً عن الاعتقاد أن البديل للنظام السياسي الراهن هو الفوضى والعنف، كما أن خبرة الحوار السابقة كانت "مثمرة" وخاصة في موضوع الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. والمستوى الثاني هو استعداد سوريا للحوار مع الولايات المتحدة، خاصة أنها الدولة المهيمنة على النظام الدولي، ولديها قوة وقدرة فائقة على التدمير، وأن سوريا كدولة صغيرة لا يمكنها معاكسة ومقاومة قوة

عظمى على طول الخط، وهذا من البراغماتية السياسية أو الواقعية الـسياسية الـسورية (محفوظ، 2009).

ب) أوروبا

تنظر السياسة الخارجية السورية إلى أوروبا باعتبارها "فرصة" من خلال الأمل بأن تختلف نسبياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، فـ "توازن" السياسة الأوروبية يجعل الأمور أفضل قليلاً، رغم أن هذا لم يحدث حتى عندما أصرت سوريا على إدخال فرنسا في إنجاز "تفاهم نيسان" بين لبنان (حزب ا) وإسرائيل بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان 1996، في ما كانت الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان ذلك. ومن هنا عـد الـسوريون أوروبا التكوين الأقرب والمعول عليه سياسياً واقتصادياً، بالرغم من تلكؤ سياستها تجـاه المنطقة العربية(جوردون، 1999) .

وكانت سوريا اعتمدت على فرنسا في تمتين علاقاتها الأوروبية، والتوصـل إلـى الصيغ الأولى المقترحة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في سياق سعيها إلـى توسيع دائرة "البدائل" و"التوازن" في قضايا التسوية السياسية (أو الصراع) فـي الـشرق الأوسط (غليون، 1998).

جـ) روسيا

وفي تقرير لمجلة الشاهد السياسي، 2010، جاء فيه بأنه تمثل روسيا حالة شـديدة الجدية لتحالفات سورية المفتوحة في الوقت الحالي، فقد تطورت العلاقـات بـين دمـشق وموسكو إلى درجة متطورة وخصوصاً في مجال الدعم الروسي العسكري لسوريا، مـن خلال صفقات أنظمة دفاع جوي متطورة، وتحديث للدبابات السورية، إضافة إلى الحصول على غواصات روسية، مع منح سوريا لروسـيا تـسهيلات لأسـطولها فـي طرطـوس واللاذقية، ومنح شركات النفط الروسية امتيازات للعمل في الأراضي السورية.

وتشكل ردود الأفعال الروسية، المترددة والمتفاوتة على السياسة الأمريكيـة فـي المنطقة والعالم مصدر أمل للسياسة السورية، بأن روسيا ما تزال قادرة على تقديم الـدعم

السياسي وتوريد السلاح وإن استجابت مراراً للضغوط الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بهذا الشأن(الشيخ، 2007).

وكان التدخل الروسي في جورجيا في أعقاب الأعمال العسكرية في أوسيتا الجنوبية في أغسطس 2008 مصدر أمل كبير لدى سوريا في أن تتجه روسيا إلى موقع أكثر منافسة أو مواجهة للسياسة الأمريكية في المنطقة والعالم، وكان الرئيس بشار الأسد قد اتجه إلى موسكو في أعقاب تلك الأزمة، ورشح للإعلام كلام كثير عن استعداد محتمل لدى سوريا للمساعدة في نشر صواريخ إستراتيجية روسية على أراضيها في إطار المواجهات مع مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية، ولكن القيادات السورية نفت هذه الأنباء (محفوظ، 2009).

ويعتقد السوريون أن بلادهم ربما يكون الوحيد القريب من مصالح روسيا في المنطقة نظراً إلى المصالح المتبادلة والتاريخ الطويل للعلاقات التحالفية بين الطرفين، وقد عبر الرئيس بشار الأسد عن ذلك بقوله: "إن سوريا وروسيا الآن في موقع الحلفاء السياسيين... ومن الطبيعي في حالة التحالف السياسي أن يكون هناك ميزات إيجابية أو إضافية... إن الجانب الاقتصادي، الجانب السياسي والاستقرار يمثل الجانب الأكبر بالنسبة للعلاقة مع روسيا"(محفوظ، 2009).

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية السورية

تركز السياسة الخارجية السورية على موضوعات وقضايا رئيسية هي بمثابة "ناظم ضمني" للسياسة العامة الداخلية والخارجية، وتعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تتحدد في النقاط الأساسية التالية: الأمن الوطني والقومي، الاقتصاد السياسي، المكانة الإقليمية، تأمين الموارد، مساندة القوى والمنظمات الحليفة.

1) الأمن الوطني والقومي

يعد هاجس الأمن ومخاوف التهديد أمراً ملازماً للسياسة الخارجية السورية منذ تأسيس الدولة السورية، أما أهم مصادر التهديد الخارجية بالنسبة لسوريا فتركز بالنقاط التالية(محفوظ، 2009):

أ) التهديد الإسرائيلي واحتلال والجولان منذ عام 1967.

ب) التهديد الأمريكي والأطلسي المباشر عبر القواعد العسكرية في تركيا والبحر المتوسط وآسيا الوسطى والعراق وإسرائيل والخليج ... إلخ، فضلاً عن القدرة التقنية للتهديد من مناطق أبعد كثيراً.

ج) التهديد التركي المحتمل، خاصة أن الجذور العميقة للنزاع مع تركيا لم تحل، كما أن ارتباطات تركيا الدفاعية والإستراتيجية معادية لسوريا بالأساس.

د) التهديدات التركية ذات الطابع الاستراتيجي بشأن الموارد المائية والنفطية في المنطقة الشرقية، أو بسبب تعهداتها الأمنية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وتسلك سوريا في سياستها الخارجية المتعلقة بالأمن الوطني مسالك شتى لعل أهمها زيادة شبكة التفاعلات الخارجية بهدف تعظيم مصادر القوة والمكانة، والدخول في تحالفات مع القوى والمنظمات الوطنية والقومية والإسلامية في المنطقة، والتركية على الشرعية الدولية ... إلخ(محفوظ، 2009).

2) الأهداف الاقتصادية

تركز سوريا في السنوات الأخيرة ومع بداية القرن الجديد بالتحديد على إعادة تعريف السياسة الخارجية من أجل المزيد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والتنموية (قضايا الاستثمار والمساعدات الإنمائية والمشاريع المشتركة والاتفاقيات التجارية ...إلخ) إضافة إلى الجوانب السياسة الأمنية. وكانت سوريا قد بدأت الاهتمام بذلك إثر صدمة التغيرات في السياسة الدولية والثورات الكلية على المستوى العالمي(الزعيم، 2005).

وقد أخذ الرئيس بشار الأسد يركز من حيث الخطاب والسلوك على البعد الدولي/ المحلي للسياسة السورية، ولهذا يكثر الحديث عن التنمية والتحديث وتجديد الحياة السياسية. وبالرغم من الضغوط والتحديات الخارجية التي واجهت سورية خلال سنوات الولاية الدستورية الأولى للرئيس بشار الأسد (2000 - 2007) فإن الإنجازات الاقتصادية كانت متميزة حيث تمكن الاقتصاد السوري من تحقيق نجاحات مقبولة وبخاصة في ما يتعلق باستكمال مشروع الإصلاح الاقتصادي والإداري كما تم إقرار الخطة

الخمسية العاشرة 2006 ـ 2010، مع التركيز على تحسين الأوضاع المعيشية للمـواطن وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه من الأفراد والقطاعات وتحقيق تنميـة إقليمية متوازنة وتنمية البادية والمناطق الشرقية وتعمل على تحقيق التكامل والتنسيق بـين قطاعات الاقتصاد الوطني وفتح الباب واسعاً أمام القطاع الخاص للمشاركة فـي عمليـة البناء والتنمية وتطوير القطاع العام ومعالجة الصعوبات الفنية والمالية وفائض العمالة فيه وتطوير القطاع السياحي وتلبية كافة المتطلبات اللازمة لتطوير الصناعة الـسياحية فـي سورية (الكفري، د.ت).

وعموماً فإن السياسة الخارجية السورية تركز على الجوانب الاقتصادية التالية:

أ) جذب الاستثمارات الخارجية أو الاستثمارات المشتركة لمؤسسات وأفراد ودول.

ب) الحصول على تسهيلات مالية وقروض تنموية بشروط ميسرة.

ج) اتفاقيات التجارة الحرة والتسهيلات التجارية.

د) إقامة مناطق حرة وتخفيضات أو إعفاءات ضريبية وجمركية (محفوظ، 2009).

3) المكانة السياسية الإقليمية والدولية

يدرك السوريون أن بلادهم كانت موضوع نزاع وتجاذب إقليمي ودولي، وأنهم قبل ما يزيد عن ثلاثة عقود "أعادوا تعريف السياسة الخارجية" بما يـضمن لهـم الاسـتقرار ويضعهم في موقع في المنافسة على الزعامة في المنطقة. وبذلك فإنهم يكافحون من أجـل نظام عربي متضامن وعلاقات تساهم سوريا نفسها في إنجازها، وهذا يتطلب تنمية جادة، واعتماداً إقليمياً متبادلاً بمواجهة "الاندماج الطرفي لسوريا والمنطقة في النظـام العـالمي (مطر، 1988).

وتقدم سوريا نفسها كـ "أنموذج" للاستقرار والتجديد، والاستقلالية فـي الـسياسة الخارجية، والموقف القومي ...إلخ. وتفترض أن ذلك يساهم في لعب دور إقليمي مميـز، وفي تحقيق مكانة دولية هامة، والواقع أن الخطاب السياسي بشأن العراق ولبنان وفلسطين والسياسة الأمريكية ...إلخ، أثار قلقاً لدى بعض الرأي العام السوري، وتخوفاً من أن ذلك،

وخاصة فيما يتعلق بالمقاومة في العراق ولبنان، قد يقود إلى اندلاع حرب مع الولايات المتحدة أو إسرائيل(محفوظ، 2009، ودرويش، 2009. زكريا، 2009).

4) دعم القوى الحليفة

تتطلب عقيدة الأمن القومي والمكانة الإقليمية للسياسة الخارجية السورية الوقوف فعلياً إلى جانب القوى والتيارات والمنظمات السياسية في المنطقة، التي تشاركها المواقف والمصالح الإستراتيجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما يسميه الخطاب الرسمي "المواقف المبدئية" للسياسة الخارجية السورية، وكان يسمى ذلك من قبل "التحالف مع حركات التحرر الوطنية"، وقد اتخذ ذلك طابعاً عملياً- لوجستياً فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وخاصة المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية وفق النموذج الأمريكي المطوح، ومشاريع "التوطين" و"الوطن البديل" والمقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب ا والقوى الوطنية والقومية والإسلامية الحليفة التي تمانع تحويل لبنان إلى "ورقة" بيد الولايات المتحدة وحلفائها المحليين، وتمنع أن يكون منقسماً على نفسه أو "مقراً أو ممراً" للسياسات المعادية لسوريا أو الفلسطينيين، ومن ثم المقاومة الوطنية في العراق ضد الاحتلال الأمريكي، ودعم وحدة العراق وتماسكه، وهذا تفهمه الولايات المتحدة جيداً، ولذا فقد "تشكلت فكرة لدى بعض الأوساط في واشنطن تشير أنه لن يتم تحقيق أي نصر في العراق ما لم تتم الإطاحة بسوريا وإيران اللتين تبدوان "القاعدة الخلفية المغذية للتمرد" (سيل، 2007).

ويبدو أن سوريا قلقة بشأن مستقبل العراق، وكان الرئيس بشار الأسد قد عبر عن ذلك بقوله " تقسيم العراق خط أحمر ليس لتركيا وسوريا فحسب، بل لكل دولة المنطقة"، إذ أن سوريا ربطت بين القضايا الأساسية في المنطقة، وكثيراً ما اعتبرت قضايا السياسة الخارجية هي نفسها قضايا السياسة العربية والشرق أوسطية، وعلى هذا دافعت سوريا عن سياستها في دعم المقاومة. وعبرت عن إحباطها من السياسات التي ترفض المقاومة وتعتبرها "ورطة" أو "مغامرة"، ولا تخدم السلام(محفوظ، 2009).

2.4 أدوار السياسة الخارجية السورية واستراتيجياتها

أولاً: أدوار السياسة الخارجية السورية

شهدت الحياة السياسية في سوريا تحولات هامة خلال العقود الماضـية، ولكنهـا حافظت على تحديدات عامة كانت موضع اتفاق الحكومات التي تعاقبـت عليهـا. ولعـل التغيير الرئيسي كان في كيفيات التحقيق والتنفيذ، ويمكن تحديد هذه الأدوار كما يلي:

1) القاعدة الدفاعية/ الأمنية

حمل السوريون منذ استقلال بلادهم هواجس ومهمات الدفاع الـوطني والقـومي، وأصبحت القضية الفلسطينية، واحدة من مفردات الصراع السياسي الداخلي خلال سنوات طويلة، وكانت الانقلابات العسكرية وغيرها تتم في معظمها تحت عنوان الاستعداد لتحرير الأراضي العربية المحتلة والانخراط في مسار الوحدة العربية، وقد شكل ذلك جزءاً حيوياً من الثقافة السياسية للسوريين عامة(محفوظ،2009 وعبد القادر، 2001، ومحمد، 1999).

وأعتبرت سوريا، من منظور أهلها وسياسييها وكثير من حلفاءها والقوميين العرب واليسار (وكذلك الإسلاميين في فترة متأخرة) "قلعة الصمود"، أو بتعبير الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر "قلب العروبة النابض"، وهـذا هـو التعبيـر الـذي يفـضله السوريون، ولكنهم في كثير من الأحيان لم يستطيعوا تأسيس سياستهم ومواقفهم – عموماً- دون إطار عربي ومنظومة من التفاعلات الإقليمية والدولية مثل إيران وتركيـا (نـسبياً) وروسيا وغيرها ومشاركة غير منتظمة من قِبل أطراف إقليمية ودولية(الجعفري، 1987).

وقد تأكد ذلك بعدما شهدت المنطقة أحداثاً كبرى مثـل حربـي الخلـيج الأولـى (1980-1989) والثانية (1990-1991)، وانقضاء عقدين تقريباً على بـدء (ومـن ثـم توقف) مسيرة التسوية السياسية في الشرق الأوسط (1991). ومن هنا يتجدد دوماً الحديث عن ضرورة دعم سوريا للمشروع القومي العربي الذي تشكل حركات المقاومة الوطنيـة في العراق ولبنان وفلسطين دعائم أساسية له، وأيـضاً مـشروع الدولـة فـي الـسودان والصومال، ومقاومة الاختراق الغربي لهما، كعوامل لا يمكن إغفالهـا أو التقليـل مـن حيويتها، وهذا بهدف تعضيد جبهة الممانعة للإدماج الطرفي للمنطقة في النظام العـالمي،

وتجاوز الصيغ الراهنة للتسوية السياسية للصراع مع "إسرائيل"، والمشروع الأمريكي لمستقبل العراق والسودان...إلخ (محفوظ، 2009 و المبيضين، 2006).

2) الشرط اللازم للسلام

لم تستطع مشاريع التسوية السياسية للصراع في الشرق الأوسط- رغم كثرتها- أن تتجاوز السياسة السورية، أو أن تنهي الصراع مع إسرائيل، أو تنجز السلام الإقليمي، إذ إن انتكاس مسار التسوية أثبت مجدداً المقولة الشهيرة "لا سلام دون سوريا"، وأنه لا يمكن التعامل مع القضايا في الشرق الأوسط دون سوريا. حيث أثبتت سوريا أنها تستطيع عرقلة جهود واتجاهات التسوية السياسية، أو أن تحبط ما تحقق فيها، خاصة أنها تملك الفعالية والمصداقية السياسية المؤثرة لدى الرأي العام العربي والإقليمي(محفوظ، 2009).

3) السياسة الخارجية السورية كوسيط

تلعب سوريا دور الوسيط في العلاقات الإقليمية بما يساعد في خلق بيئة موائمة لسياستها، وقد اهتمت بقضايا أساسية، مثل حصر الموضوعات الخلافية بين الأقطار العربية، والعمل على تخفيف حدة التوتر الذي اعترى العلاقات بين الأقطار العربية وإيران. واستطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تطوق بعضاً من أكثر نقاط الخلاف حساسية على هذا الصعيد، ولكن احتلال العراق وضع العلاقات بين عدد من الأقطار العربية وإيران أمام تحد خطير(باقر، مجلة المستقبل العربي، 338، 2007، ص129-134)، ذلك أن في الوطن العربي من يتخوف، لأسباب متعددة، من الدور الإيراني في المنطقة الذي يكبر على حساب الدور العربي، ويظهر ذلك من خلال بعض التصريحات للدول العربية بهذا الخصوص، ولكن سوريا تهتم بموازنة الدور الإيراني بدور عربي وليس بالضرورة مواجهة إيران التي تراها حليفاً للعرب وليس منافساً أو عدواً. أما فيما يتعلق بالعلاقات العربية التركية، وعلى الرغم من الخلافات الكثيرة السابقة بين تركيا وسوريا، إلا أن سوريا كانت تؤكد دوماً حرصها على علاقات وثيقة مع تركيا، والواقع أن السوريين لم يتركوا بعضاً من أهم أو أكبر هواجسهم بشأن العلاقات مع تركيا، ولكنهم على وعي بأهميتها وحيويتها (محفوظ، 2009) .

4) الموازن الإقليمي

تلعب سوريا دور الموازن في السياسة الإقليمية، وعليه تؤسس سياستها الخارجية ما دامت لا تملك الموارد الكافية لإدارة السياسات الإقليمية، ولذا فإنها تجهد لـ "احتواء" السياسات والتحالفات المضادة من خلال بناء سياسات وتحالفات مقابلة وموازنة، وقد اعتبرت أن التضامن العربي هو الكفيل بردع أي سياسة مضادة، ولكنه كان في معظم الأحيان عزيز المنال(مطر، 1988).

ومن هنا، اهتمت السياسة الخارجية السورية ببناء سياسات موازنة على الصعيد الإقليمي من قبيل التحالف الذي كان يفترض أن يضمها مع إيران والعراق (قبل الاحتلال الأمريكي) في مواجهة التحالف التركي- الإسرائيلي، أو التحالفات التي هدفت إلى تطويقها واحتواء سياستها في فترة الثمانينات، أو التحالف الثلاث الواقعي (ولكن غير المسمى) مع دولتين عربيتين هما المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ، من أجل تنسيق السياسات الإقليمية(سعيد، مجلة السياسة الدولية، 168، 2007، ص68-77) .

وقد كثر الحديث عن تحالفات بين سوريا وإيران و"القوى الممانعة" للمشروع الأمريكي في المنطقة، وأهمها قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية ومعها التيار القومي والإسلامي العربي، رغم المخاوف الكبيرة، والملتبسة أحياناً، من أن ذلك التحالف غير متوازن لجهة اختلال القوى بين أطرافه، ومن ثم إمكان أن تسعى إيران مثلاً إلى دفعه نحو مفردات أو جدول يخصها هي في المقام الأول رغم صعوبة ذلك، خاصة مع حساسية السياسة السورية وحساباتها التقليدية بشأن التحالفات الإقليمية والدولية (محفوظ، 2009).

ثانياً: إستراتيجيات السياسة الخارجية السورية

تتميز السياسة السورية بالاستمرارية، وتتحدد وفق حسابات رئيسية أو كلية تجمع بين الأهداف العامة وبين الأطر المادية والمعنوية والقابلية الذاتية والدولية لتحقيق الأهداف، ويمكن تحديد ذلك وفق الخطوط والمبادئ العامة التالية:

1) التوازن الاستراتيجي

وينطوي على ثلاثة أبعاد أساسية، هي: البعد الإسـرائيلي، وهـو لا يتعلـق فقـط بإسرائيل وحدها، بل بحلفائها أيضاً، والبعد العربي وسند قومي، والبعد الجواري، ويخص دول الجوار الجغرافي والسياسي (تركيا وإيران على نحو خاص)، إذ كانت تستعين بالثانية للتوازن مع الأولى في الفترة السابقة لبدء اتفاقيات أمنية وسياسية واقتـصادية منـذ عـام 1998. وقد ركزت سوريا بعد محاولات متعثرة لتحقيق التوازن العسكري مع "إسـرائيل" على "توازن الردع" من خلال البعد الكلي للتوازن وفق مبدأ "التوازن الإستراتيجي" الـذي كان أعلنه الرئيس الراحل حافظ الأسد أثر الضغوط العسكرية التي تعرض لهـا الجـيش السوري في لبنان (محفوظ، 2009).

وتبدو الضغوط الأمريكية والفرنسية في سياق إضعاف موقـف سـوريا الإقليمـي وزعزعة الاستقرار في الداخل، إلا أن اليد الإسرائيلية ستكون موجودة بالطبع، فإسـرائيل سوف ترحب باستمرار الضغط الأمريكي على النظام في دمشق، وسترحب كـذلك بـأي فوضى قد تعقب الإطاحة بهذا النظام. إن إضعاف سوريا سوف يخلق فرصاً أمام إسرائيل في لبنان، وفي نفس الوقت سوف يقوي موقفها في أي اتفاق مستقبلي يمكن إبرامـه مـع سوريا. في الوقت نفسه، فإن إضعاف سوريا سوف يؤدي إلى تأخير أو حتـى إنهـاء أي ضغوط دولية على إسرائيل للانسحاب من مرتفعـات الجـولان الـسورية(سـيل، 2007 والمبيضين، 2006 .Kurtzer, 2008. Yacoubian, 2008).

2) التحالفات الإقليمية

يعتبر التحالف بمعنى التنسيق السياسي واسـع النطـاق، أحـد أبـرز مكونـات الإستراتيجية السورية، وينطوي على ثلاث دوائر هي: الدائرة العربية، وقد ركزت حتـى فترة قريبة على السعودية ومصر فيما كان يعرف بـ "المحور الثلاثي"(سـعيد، 2007). والدائرة الإقليمية، وتركز على إيـران وتركيـا منـذ عـام 1998 واليونـان وأرمينيـا وقبرص...إلخ، والدائرة الدولية، وتركز على دول مثل الصين وكوريا الشمالية. ويمكن في هذا السياق أن نضع دولاً مثل فرنسا التي اتخذت العلاقات معها طابعـاً أكثـر انـسجاماً

ووثوقية بصدد قضايا المنطقة، ولكن العلاقات ساءت كثيراً وأصبحت "عدائية" إلى حد مـا من قبل فرنسا، كما أن مسار "الشراكة" مع الاتحاد الأوروبي تعثر، ولا يبـدو أن الاتفـاق سيوقع في فترة قريبة، هذا إذا لم ينته بفعل توتر الضغوط الأمريكية وتعقد التفاعلات بـين سوريا والاتحاد الأوروبي نفسه، هذا فضلاً عن تركيز الاهتمام ومد جسور التواصل مـع دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا (محفوظ، 2009).

3) عملية التسوية السلمية

تحدثت سوريا عن الحرب والسلام بصورة متزامنة، وكثيراً ما أُعتبـر الخطـاب السياسي (في فترة الرئيس حافظ الأسد) أن سوريا خاضت الحرب من أجل السلام، الـذي أمسى خياراً استراتيجياً وفق مبادئ الشرعية الدولية وفي إطار إقليمي وعربـي شـامل، ويتأسس ذلك على إدراك سوريا أن الصراع في المنطقة محكوم فـي اللحظـة العالميـة الراهنة بإرادة القمة الدولية التي تستبعد الخيار العسكري في العلاقات الإقليمية، أو تجعلـه مكلفاً جداً أو غير مجد (محفوظ، 2009).

وتتحدث سوريا عن السلام، ليس بمعنى فرض تسويات سياسية للأزمات الراهنـة بقدر ما هو حل للنزاعات الكبيرة والكثيرة والمعقدة في المنطقة. ولكن السياسات الأمريكية والإقليمية الحليفة لها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال أمريكا لأفغانستان والعـراق ...إلخ، زادت الأمر تأزماً، كما أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتوسـط مـن أجـل السلام، وهي لم تكن قط راعياً نزيهاً بقدر ما كانت قوة ضاغطة من أجل إقرار تـسويات سياسية مباشرة لا حلول للأزمات الراهنة. وتشعر سوريا أن المستقبل لن يكون للسلام مع استمرار الاحتلال، فإن لم يتحقق السلام، لن تتحرك عملية السلام من أجل عودة الحقوق، فالحرب هي المستقبل الطبيعي في هذه المنطقة، وسوريا هـي المعنـي الأول فـي هـذا الموضوع، وتؤكد سوريا أن البيئة الملائمة للسلام لا تتوافر حالياً، وليس هناك مناخ جيـد لتحقيق السلام(محفوظ، 2009).

4) سياسة الاحتواء

وهي إستراتيجية معاكسة لإستراتيجية الاحتواء المتبعة ضدها والمتمثلة بخلق إطار سياسي معاد لها. وتعمل على تعضيد جبهة الرفض والممانعة لـ "الشرق أوسطية" وتأكيد الاستمرارية التاريخية والثقافية بين شعوب المنطقة، والتواصل السياسي بين الدول والمنظمات الأهلية، وهي فضلاً عن ذلك تعمل، ما أمكنتها الحيلة والقدرة، على حشد تأييد الرأي العام العربي والإسلامي والمنظمات الدولية(سيل، 2007 والمبيضين، 2006)

وفيما يخص إستراتيجيات سوريا العامة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، فإنها إستراتيجية "تكيفية" في المقام الأول، وقد اتسمت بالحساسية والحذر من خلال نمطية عامة عرفت بها منذ السبعينيات من القرن العشرين، كما تميزت بالامتناع عن اتخاذ موقف تجاه الكثير من النزاعات والموضوعات الخلافية على المستوى الإقليمي، وهو ما مكنها من البقاء على هامش عدد من الخلافات، ومنحها فرصة التدخل كوسيط موثوق به وأكسبها "رأس المال رمزياً" ومكانة إقليمية هامة. وتقف السياسة الخارجية السورية، بسبب من التعقيد الكبير لقضايا المنطقة، دائماً على مفترق طرق، ولكنها تراهن في كل مرة على "الصمود"، وعلى عامل الوقت، وعلى الذاكرة التاريخية، وعلى أخطاء الآخرين، وأحياناً أقل قدرة على التعاطي الديناميكي مع "سيولة" الأحداث التي يصعب على دولة صغيرة تعقبها ومن ثم إقرار السياسات الموائمة بشأنها (محفوظ، 2009).

الفصل الخامس

التحول في العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا بعد عام 2002

المقدمة

إن التطور الذي تشهده العلاقات التركية السورية في السنوات الأخيرة يثير الاهتمام والتأمل من عدة زوايا. فبعد تطورات النزاع السوري التركي في التسعينيات، واتهام دمشق لأنقرة بحجز مياه الفرات، وإرسال مياه ملوثة عبر النهر، وتجفيف نهر الخابور، ومطالبتها لتركيا بتوقيع اتفاقية لتقاسم المياه على أسس دولية. وتصاعد حدة الخلاف بسبب التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وإسرائيل، واعتبار دمشق أنقرة عاصمة معادية للقومية العربية ومتحالفة مع خصومها. ووصول النزاع ذروته عام 1998 عندما هددت تركيا باجتياح الأراضي السورية لوضع حد لهجمات "حزب العمال الكردستاني" الذي كان يتلقى الدعم من سوريا. نرى الآن عهداً من التقارب الجدي بين الجانبين بحيث يمكن القول أن اتجاه العلاقات بدأ ينقلب شيئاً فشيئاً، محولا حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء الاستثنائي

وجاء في مقال لصحيفة الاتحاد الإماراتية، بتاريخ 2009: ومنذ عام 2004 وبعد العزلة التي فرضتها بعض الدول العربية على النظام السوري، خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، لم تجد سوريا سوى تركيا تلجأ إليها للعب دور الوسيط بينها وبين الغرب، ومساعدتها على عبور المرحلة الصعبة. وهكذا، وخلال أقل من خمس سنوات، كسرت العلاقات التركية السورية كل المحظورات وبوتيرة ملفتة. متجاوزة حواجز الثقافة والعقيدة السياسية، الرسمية والشعبية، وضغط الذاكرة التاريخية الحافلة بالمآخذ على أنقرة، بل وبالأحكام المسبقة عن الأتراك، وبصرف النظر عن استمرار تعاون أنقرة مع إسرائيل وعضويتها في "الناتو". حتى أصبحت أنقرة راعية المفاوضات السورية الإسرائيلية الرئيسية، والمدافع الأكثر حماساً عن سوريا في وجه العداء الغربي ضدها. ولم يتوقف التعاون على الميدان السياسي، بل سرعان ما انتقل إلى

الميادين الاقتصادية والإستراتيجية. فبعد التوقيع عام 2004 على اتفاقية التجارة الحـرة، والبدء بتطبيقها عام 2007، أعلن البلدان، أثناء حفل إفطار أقامه رئيس الوزراء التركـي للرئيس السوري في 16 سبتمبر 2009، عن فتح الحدود بينهما من دون تأشيرات دخول. كما أعلنا تكوين مجلس للتعاون الاستراتيجي يجتمع دورياً، ويضم كبار مسئولي الدولتين، بالإضافة إلى عشرات الاتفاقيات الأخرى.

ويعكس تطور العلاقات التركية السورية بهذه الصورة المذهلة حاجة البلدين الواحد للآخر في العديد من الملفات الأمنية (حزب العمال الكردستاني) ولا سيما في ظل سـعي تركيا لحل هذه المشكلة حيث أن ثلث عناصر الكردستاني هم من أصـل سـوري ودور سوريا حيوي في المساهمة في أي حل محتمل. كذلك فإن الثقة السورية بتركيـا تجعلهـا تفضل الوساطة التركية مع إسرائيل على أي وساطة أخرى علـى الأقـل فـي مرحلـة المفاوضات غير المباشرة وقبل دخول الراعي الأساسي (واشـنطن)، علـى الخـط فـي المراحل اللاحقة. كذلك تجد سوريا في تركيا حليفاً وكاسرا لأي محاولات فرض الحصار والعزلة عليها من قبل خصومها المتعددين(نور الدين، 2009).

1.5 التطورات في العلاقات السورية التركية 2003-2010

مثلت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 فرصة سانحة لتوطيـد علاقـات حزب العدالة والتنمية -الذي كان قد وصل إلى السلطة قبل شهور فقط من هذه الحـرب- مع سوريا بعد مرحلة عاصفة من الخلافات بين البلدين خلال التـسعينيات مـن القـرن العشرين والتي انتهت -كما ذكرنا- مع توقيع اتفاق أضـنة عـام1998 (فـولر، 2009 .(Rubin. 2001

فمنذ بداية عام 2003 شغلت قضية العراق والتهديدات الأمريكية بـضربه العـالم العربي والإسلامي وحتى العالمي، وأصبحت القضية العراقية منـذ عـام 2003 محـور السياسة الخارجية لحكومة التنمية والعدالة. وافتتح عبد ا غول رئيس الحكومة التركيـة (آنذاك) زيارته الخارجية بزيارة إلى سوريا، حيث حظي بحفاوة بالغة، وبعد لقائه الرئيس

السوري بشار الأسد، ذهب، رغم قصر إقامته في دمشق، في زيارة رمزية كبيرة إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، ليدشن بصمت قيام محور تركي سوري، وعلاقات دبلوماسية جديدة ومتطورة بين البلدين، بعد طول قطيعة وجفاء(رضوان، 2006).

وجاء في صحيفة الشرق الأوسط، 2003 بأنه: في 13 يناير 2003 وضمن التنسيق السوري- التركي وصل وزير الخارجية السوري (آنذاك) فاروق الشرع إلى أنقرة، حيث استقبله وزير الخارجية التركي "يشار ياقيش" الذي كان سفيراً لتركيا في دمشق سابقاً، وتحدث مع الشرع باللغة العربية، معبراً عن سعادته لاستقبال الوزير السوري في أنقرة. وأكد الشرع في هذه الزيارة توجيهات الرئيس السوري بشار الأسد لفتح جميع الأبواب في الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات، مشدداً على العمل على منع الحرب في العراق والمنطقة.

وأيضا ما ورد في صحيفة تشرين السورية، 2003 بأنه: وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ابريل 2003، ازداد التنسيق السوري- التركي، وفي آخر أبريل عام 2003 زار وزير الخارجية التركي عبد ا غول دمشق وبحسب وكالة الأنباء السورية (سانا) أنه تأكيداً لقناعة الرئيس بشار الأسد وغول، جرى الاتفاق على تعميق أواصر التعاون بين البلدين الجارين، والارتقاء بها لخدمة مصالحهما المشتركة.

وكذلك ما ورد في صحيفة الثورة السورية، 2003 بأنه: وضمن حملة الدعم الشعبي التركي لسوريا بعد تصاعد التهديدات الأمريكية لسوريا بعد احتلال العراق، زار سوريا في 30 مايو 2003 وفد تركي شعبي، من مختلف ممثلي المنظمات الشعبية التركية، ضم 37 من أعضاء البرلمان والصحافيين والأدباء والكتّاب وممثلي المنظمات المهنية كالمحامين والأطباء والعمال، ووصف عضو البرلمان التركي السابق الدكتور محمد بكار أوغلو، الناطق باسم الوفد أو المجموعة، بأن زيارته هذه مهمة جداً، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تتعرض فيها سوريا لتهديدات أمريكية وإسرائيلية.

وضمن أجواء التنسيق التركي- السوري السياسي والدبلوماسي على المستوى الإقليمي، تواصلت خطوات التقارب على المستوى الاقتصادي، وفي هذا المجال قام وفد

حكومي سوري برئاسة عصام الزعيم ووفد من رجال الأعمال السوريين بزيارة إلى تركيا بعد منتصف يونيو عام 2003، دامت ستة أيام، أعقبها في 9 يوليو توقيعه مع السيد إدريس يمانتورك رئيس مجلس إدارة شركة غوريش التركية على مذكرة تفاهم لإقامة شركة مشتركة تهدف أساساً تنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الأسمنت والأسمدة ومعامل تكرير السكر وأعمال البنى التحتية، بالإضافة إلى تصنيع الآلات والتجهيزات الصناعية(كما ورد في صحيفة البعث السورية، 2003).

وقد انعكست أجواء التنسيق التركي هذه إيجابياً على زيارات متواصلة لمسئولي البلدين، ففي أواخر يوليو عام 2003، قام رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو بزيارة إلى أنقرة، وفي أواخر أكتوبر 2003، عقد في دمشق اجتماعاً لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق (سوريا، تركيا، إيران، الأردن، السعودية، مصر) (هذا ما ورد في صحيفة تشرين السورية، 1 /11/ 2003).

وبعد إعلان الرئيس السوري بشار الأسد في ديسمبر 2003 فقد صرح الرئيس الأسد لصحيفة السفير اللبنانية، 18 /12/ 2003)، بأن "بلدين جارين لا يمكنهما أن يعيشا في ظل التوتر"، قال وزير الخارجية التركي عبد القادر آق صو "إن سوريا وتركيا أكدتا أنهما متفقتان على أن التعاون في مكافحة الإرهاب أمر مهم بالنسبة إلى الأمن الإقليمي، في الماضي واجهنا بعض الوتر في علاقاتنا الثنائية، لكن ذلك أصبح خلفنا، الآن نركز على المستقبل.

وكان عام 2004 عاماً تاريخياً في ملف العلاقات السورية – التركية، ففي الأيام الأولى من هذا العام قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى تركيا، وبدأت في 6 يناير 2004، التقى فيها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار ورجب طيب أردوغان زعيم حزب التنمية والعدالة ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية عبد ا غول، ورئيس البرلمان بولنت أرينج. وكان اللافت في هذه الزيارة التاريخية، ليس الاستقبال الرسمي الشعبي الحافل فحسب، بل لقاء الرئيس السوري زعيم المعارضة التركية دنيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري، وأيضاً لقاؤه، الذي تخطى البرتوكول التركي، مع رئيس

الأركان التركي الجنرال حلي أوزكوك، وأكد الرئيس السوري خـلال هـذه الزيـارة أن البلدين استطاعا خلال سنوات قليلة أن يقلبا انعدام الثقة إلى ثقة كبيرة جداً، تؤهلهمـا لأداء دور في المنطقة لتحقيق الاستقرار غير الموجود الآن، كما أكد أن زيارته تاريخية بمقدار العلاقة التاريخية بين البلدين، وبشان العراق تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على سـلامة العراق واستقلاله، ورفض أي إجراء يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى تجزئته(رضـوان، 2006).

ومباشرة بعد انتهاء زيارة الرئيس الأسد، تسارعت خطوات التقارب بين الدولتين، فبعد أقل من أسبوع على انتهاء هذه الزيارة استقبلت جامعة حلب وفداً أكاديمياً من جامعة غازي عنتاب التركية، وبعده بأسبوع بدأت أنقرة بإزالة الألغام علـى الحـدود التركيـة- السورية، في حين سلمت دمشق أنقرة 70 عضواً من حزب العمال الكردستاني(رضوان، 2006).

أما بالنسبة للملف المائي الذي شغل حيزاً كبيراً في تفـاعلات العلاقـات التركيـة السورية خلال العقود الأخيرة السابقة، فيلاحظ أنه وفي خضم هذه التطورات المتـسارعة في العلاقات بين البلدين قد بدأ هذا الملف يتراجع في أهميته إلى درجات دنيا علـى سـلم أولويات العلاقات الثنائية، فمنذ بداية التوجه السوري إلى تحسين العلاقـات مـع تركيـا ظهرت محاولات واضحة لتغييب الملف المائي عن المحاور الأساسية للعلاقـات نظـراً لحساسية هذا الملف، والخشية من كونه قد يمثل عائقاً أمام تطور العلاقات، وهذا ما أكـده الرئيس السوري بشار الأسد في زيارته التاريخية، ففي حديث للرئيس السوري إلى محطة (سي أن أن تورك) التلفزيونية عشية زيارته إلى تركيا؛ ورداً عن سؤال حول أهمية الملف المائي في العلاقات السورية التركية، قال الرئيس السوري: "إن كل بلد يطمح بأن تكـون لديه أكبر كمية من المياه ونحن نعيش في منطقة فيها مشكلة مياه بـشكل عـام. لكـن لا أستطيع أن أعتبر بأن هذا الموضوع الآن هو مشكلة حقيقية بين سورية وتركيا. فموضوع المياه تحكمه القوانين الدولية وتحكمه العلاقات الإنسانية، وعندما نحسن العلاقـات أكثـر سنرى أن المصلحة مشتركة حتى في موضوع المياه". وقال أيضاً "...موضوع المياه هو

إحدى النقاط التي كنا نعتبرها نقطة خلافية لعقـود (..) وكلمـا تطـورت علاقاتنـا (..) تراجعت تدريجياً موضوعات الخلاف". وأضاف: "لهذا السبب، فإنه مـن دون معنـى أن نقول أشياء إضافية لأنه لم نتحدث حول هذا الموضوع مع الأصدقاء الأتراك. لكن ذلك لا يعني إهمال هذه المسألة أو عدم التباحث بشأنها. يجب أن تحل هذه القضية بصورة تخـدم مصالح البلدين. لكن يجب أن نعطي لكل موضوع حقه من الوقت، إذ توجد قضايا تحتاج إلى مزيد من الوقت. أنا متفائل بأنه يمكن حل كل قضايانا، لأنه يوجد عندنا نيـة طيبـة بالقدر الموجود لدى المسئولين الأتراك والشعب التركي.

وعلى الجانب التركي أيضاً، نلاحظ التقليل من أهمية التنازع حول المياه مع سوريا على تطور العلاقات بين البلدين، فقد أشار رئيس الوزراء التركي أردوغان أثناء زيارتـه إلى سوريا في 22 ديسمبر 2004، لصحيفة الثورة السورية، 2004/12/23 إلى أنه يمكن لسوريا أن تزيد من استخدامها لمياه دجلة، بحيث يتم حل مشكلة المياه بين البلدين .

وقبيل هذه الزيارة أكدت الكثير من التقارير والتحليلات أن تركيا وبعـد خلافـات طويلة وتوتر في العلاقات مع سوريا وكذلك العراق بسبب ملف المياه، قد قـررت حـل جميع مشكلات مياه الفرات ودجلة مع البلدين. وأن تركيا ستقدم اقتراحاً إلى دمشق وبغداد من أجل الاتفاق على " مشروع لتقاسم المياه والاستفادة منها ومن فوائـدها مـن خـلال مشاريع مشتركة". وأشار مراقبون إلى التغير المفاجئ في السياسة التركية في هذا الملف يرجع إلى عوامل عديدة أبرزها : التطور السريع للعلاقات الـسورية التركيـة سياسـيا واقتصادياً، إضافة إلى تقرير للاتحاد الأوروبي ، والذي دعا أنقرة إلى "إنهـاء خلافاتهـا المائية وغير المائية مع جيرانهـا دون الرجـوع إلـى المؤسـسات الدوليـة"(نيـوف، 2004/10/17).

وقد تم دوما التأكيد على هذا الموضوع خلال الزيارات المتبادلة لقادة البلدين، والتي شهدت ازدياداً واضحاً خلال السنوات الخمس الماضية، بحيث أطلق بعض المراقبين على هذه الزيارات صفة "زيارات روتينية" نظراً لكثرتها وخصوصاً على مستوى القمة، كمـا في زيارات الرئيس الأسد إلى تركيا عامي 2007 و2008 وزيـارات رئـيس الـوزراء

التركي أردوغان خلال الأعوام 2004، 2005، 2006، 2007، وكذلك زيارة الـ رئيس عبدا غول وكبار المسئولين الاقتصاديين ولقاءات رجال الأعمال (هذا ما أوردته وكالـ ة الأنباء السورية، 2009/5/14).

وفي مقال لصحيفة تشرين السورية، 2007/10/18: فقد شهدت زيـ ارة الـ رئيس بشار الأسد لتركيا في 17 أكتوبر 2007 توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين تضمن مجموعـ ة من الرؤى المشتركة حول القضايا السياسية والأمنية وخصوصاً العمل على تعزيز التعاون القائم بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب. وكذلك الاستفادة من اتفاقية التجارة الحـ رة التي دخلت حيز التنفيذ في 2007 في إعطاء زخم للجهود الموجهة نحو دفـ ع العلاقـ ات الثنائية. أما فيما يتعلق بمسائل المياه، فقد تضمنت مذكرة التفاهم ضرورة إقامة تعاون على حوض دجلة والفرات على أساس التنمية المائية المستدامة وزيـ ادة الزيـ ارات المتبادلـ ة وتبادل الآراء والأفكار في مجال المياه لتحقيق هذا الهدف. إضافة لبذل الجهود وتحقيـ ق المشروع المقترح لبناء سد مشترك على نهر العاصـ ي واستكـ شاف الفـ رص لتطـ وير مشروعات ري مشتركة في المنطقة بالاستفادة من مياه نهر الفرات.

كما أكد الرئيس التركي عبد ا غول في كلمته خلال المنتدى الدولي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول في 17 مارس 2009 وورد فـ ي صـ حيفة تـ شرين الـ سورية، 2009/3/18، أن جميع التطورات بشأن المياه بين تركيا وسـ ورية والعـ راق سـ تكون ايجابية. وشدد على ضرورة أن تساهم المياه العابرة للحدود في تعزيز التعاون بين الدول التي تمر فيها موضحاً أن المياه العابرة للحدود يجب أن تكون عاملاً في تعزيز التعـ اون وليس عاملاً يسبب الخلافات.

وظهر تطور العلاقات السورية التركية وكأنه تجاوز الكثير من العراقيل التي كانت سبباً للتوتر في العلاقات بين الجانبين سواء فيما يتعلق بملف المياه أو قضية كردسـ تان، وهذا ما أكده الاتفاق الذي وقعه وزير الخارجية السوري وليد المعلم ونظيره التركي احمد داود اوغلو خلال زيارة الرئيس بشار الأسد إلى اسطنبول في سبتمبر 2009، وهو الاتفاق الذي يتضمن إعلاناً سياسياً لتأسيس "تعاون استراتيجي رفيع المستوى" يشمل كل المجالات

عبر اجتماعات دورية برئاسة رئيسي الوزراء ومشاركة ثمانية وزراء بينهم وزيرا الدفاع والداخلية، إضافة إلى التنسيق في المحافل الدولية(خبر جاء في صحيفة الحياة، لندن، 2009/10/2).

وهذا ما تأكد أيضاً بالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للعاصمة السورية دمشق يومي 23/22 ديسمبر 2009 في إطار اجتماع مجلس التعاون الإستراتيجي المشترك بين البلدين لتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية. فقد بثت وكالة الأنباء السورية، 2009/12/23 هذا الخبر: ووصل أردوغان على رأس وفد وزاري كبير يتألف من وزراء الخارجية والعدل والداخلية والصحة والنقل والزراعة وشؤون الريف والبيئة والغابات والطاقة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى وزيري دولة والعديد من المستشارين والفنيين. وأعدت اللجان التحضيرية للمجلس أربعين وثيقة للتعاون بمختلف المجالات للتوقيع عليها خلال الزيارة .

وفي 8 مايو 2010 قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى تركيا حيث أجرى مباحثات مع الرئيس التركي عبد ا غول، ولخص الرئيس السوري في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد اللقاء تطور العلاقات السورية التركية وبثته وكالة الأنباء السورية، 2010/5/9) عندما قال "... نحن كمسئولين سوريين وأتراك لم نعد نشعر بأننا ننتقل من بلد إلى آخر عندما نزور بعضنا البعض وهذا يعبر ويعكس حقيقة المشاعر الموجودة على المستوى الشعبي.. هذه المشاعر التي تعكس تطور العلاقة ورسوخها التي تمت خلال السنوات الماضية في المجالات السياسية والاقتصادية والذي يعبر عن حقيقة العلاقات التاريخية الثقافية الموجودة بين الشعبين.. ونحن اليوم نسعى ونعمل في كل يوم لتجديد هذه العلاقات في كل زيارة ولقاء بين مسئولي أو مواطني البلدين... إن هذه العلاقة وتأثيراتها الإيجابية الكبيرة أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن لأحد أن ينكره في السياسة والاقتصاد وفي أي مجال آخر.. في الماضي كنا نقول أمراً واقعاً يعني أن يفرض علينا شيء وأن نقبل به أما اليوم فهذا الأمر الواقع هو الذي فرض نفسه بنفسه وأوجد نفسه بنفسه.. هو أمر واقع

يخضع لمصالحنا ولا نخضع نحن له على الإطلاق.. لم يأتنا من الخارج.. ومضمون هذا الأمر الواقع هو حاجتنا لبعضنا البعض ومصالحنا المشتركة وثقافتنا المشتركة المتشابهة.

وليس من شك أن تركيا تولي سوريا أهمية مضاعفة لأسـباب أمنيـة واقتـصادية ولعامل الجوار الجغرافي ولكون سوريا البوابة الحتمية، ولو حتى في المعنى الجغرافـي فقط، لتركيا إلى العالم العربي. فقد تحولت العلاقات بين تركيـا وسـوريا إلـى نمـوذج للعلاقات التي يجب صوغها بين تركيا وكل الدول العربية الأخرى وصولا حتى إلى إقامة نظام اقتصادي وامني مشترك بين العرب والأتراك يضاف إليهما إيران طبعا مع الأخـذ بالاعتبار استمرار العلاقات العسكرية والاستخباراتية بين تركيا وإسرائيل. ومع أن لتركيا محاولات وسوابق في التوسط بين أطراف عربية ولاسيما داخل البلد الواحد (بين أطراف الأزمة اللبنانية وبين طرفي النزاع الفلسطيني) فإن دخول تركيا على خط الخـلاف بـين العراق مع سوريا في أواخر أغسطس 2009، في أعقاب اتهام بغـداد لـسوريا بـإيواء المحرضين على تفجيرات الوزارات في المنطقة الخضراء في بغداد، كان سابقة في تاريخ العلاقة التركية مع العرب كما في تاريخ العلاقات العربية-العربية.

2.5 السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السورية التركية

إذا كانت العلاقات بين سوريا وتركيا محكومة بعوامل تجاذب وعوامل تنافر في ما يخص كل مفردة من مفرداتها، فإنه من المتصور أن تحدث تحولات بصددها بكيفية تطبع العلاقات ككل بطابعها، وعلى هذا فمن المتصور أن تتشكل العلاقات السورية – التركيـة في واحد من المشاهد أو السيناريوهات التالية(محفوظ، 2009):

1. مشهد تقارب وتجاذب بافتراض غلبة تأثير عوامل التقارب في عوامل التنافر، ويؤدي ذلك إلى تحسين العلاقات بين الدولتين على أكثر من صعيد.
2. مشهد تنافر وتنابذ بافتراض علبة تأثير عوامل التنافر على عوامل التقارب، ويـؤدي ذلك إلى تدهور وتوتر في العلاقات بين الدولتين.

أولاً: سيناريو أو مشهد التقارب/ التجاذب:

على كثرة نقاط الخلاف والتوتر بين سوريا وتركيا خلال تاريخهما الدولي المعاصر، فإن علاقتهما البينية لم تشهد تطوراً عسكرياً أو تهديداً مباشراً، كما لم تشهد قطيعة كلية على أي مستوى. ويعني ذلك ضمنياً أن مضامين واحتمالات التقارب/ التجاذب بين البلدين كانت دوماً موجودة في كل أو معظم مفرداتها وموضوعاتها ابتداء بالحدود والمياه وصولاً إلى المسألة الكردية والسياسة الإقليمية. وتستند فكرة هذا المشهد على احتمال غلبة عوامل التقارب / التجاذب في المستويات العالمية والإقليمية والبينية والداخلية، او في بعضها أو في واحدة منها على الأقل، ويتحدد مشهد التجاذب بمجموعة من الشروط والملامح العامة في المستويات التالية:

أ) البيئة العالمية

من المتوقع أن تواصل الدول الكبرى اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وأن تؤكد وجودها فيه كـ "نظام إقليمي مخترق" من جهتها ، و"أقل" عنفاً و "أكثر" سعياً إلى الاندماج في النظام العالمي. وسيكون "جدل" القبول بإرادة القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أو رفضها سمة السياسة في الشرق الأوسط(العسلي، 2009).

لقد تركزت العلاقات التركية - السورية على امتداد العقود الماضية عنوان بارز فيما يتعلق بالبيئة الدولية والدور الأمريكي في المنطقة، ويتلخص هذا العنوان باختلاف موقع كل بلد من العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: فسورية كانت، في العين الأمريكية، بلداً يدعم " الإرهاب "، ويتعاون مع دول "محور الشر". في حين أن تركيا لم تكن في هذا الموقع، بل كانت ولا تزال حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية(تركماني، 2009).

ومن المتوقع أن تبدي البيئة الدولية تفهماً أكبر للطموحات السياسية والثقافية للجماعات الإثنية مثل الأكراد، ولكن بكيفيات متناقضة، إذ سيمنح أكراد العراق فرصاً أكبر للتشكل السياسي، وأما أكراد تركيا وسوريا وإيران، فقد يعاد النظر في السياسات المتبعة تجاههم بصورة اتفاقية وجماعية تحد من الخوف بشأنهم، وخاصة لدى تركيا. ومن

المتوقع أن تتقدم تركيا في مسارها الأوروبي، وأن تتقدم سوريا أكثر في شراكتها الـشرق أوسطية مع الاتحاد الأوروبي، مما يساعد الدولتين للعمل على تحقيق جدول أعمال مشترك أو متقارب. كما أن الأمن لن يشكل هاجساً كبيراً، أو أنه لن يتقدم جدول الأعمال البيني أو الإقليمي حتى لو استمرت جهود التسلح والحرص على بنـاء القـوة، ذلـك أن الخيـار العسكري سيكون أكثر كلفة إذا ما فكر أحد الأطراف باللجوء إليه(محفوظ، 2009).

وعلى الرغم من جهود القوى الكبرى لـ "تنظيم" وضبط تطور السياسة الدوليـة، فإن بعض التنافسات على هذا الصعيد ربما يساعد الدول المتوسطة والصغيرة والأقـاليم، مثل المنطقة العربية والشرق الأوسط، على الدخول في "لعبة" السياسة الدولية والسعي إلى تعظيم الفرص واحتمالات العمل والكسب في "سوق السياسة"، ومن ذلك مثلاً أن سـوريا اجتهدت في الاستفادة من المنافسة أو الصراع بين روسيا والولايات المتحدة، وخاصة في فترة التجليات الأبرز والأعنف خلال وفي أعقاب أزمة جورجيا- أوسيتا الجنوبيـة فـي أغسطس 2008 (العسلي، 2009) وينسحب ذلك على تركيا التي تجتهد أيضاً في العمـل على تعظيم احتمالات أو فرص العمل السياسي من تلك المنافسات الدولية، ولكن بقدر كبير من الحيطة والحذر على طبيعة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية(محفوظ، 2009).

ومن هنا فإن البيئة الدولية قد تشكل عامل مساعد من عوامل التقـارب الـسوري التركي في الفترة القادمة وخصوصاً في ظل التوافـق فـي الأهـداف والاسـتراتيجيات الخارجية للدولتين تجاه القضايا الدولية طبيعة مواقف كلا البلدين من التطورات الحاصـلة على الصعيد الدولي عموماً وخصوصاً فيما يتعلق بانعكاساتها الشرق أوسطية.

ب) البيئة الإقليمية

من المتوقع أن تؤدي التسويات السياسية في منطقة الشرق الأوسط- إن تمت- إلى الانفتاح والتفاهم المتبادل حول جدول أعمال إقليمي يخـص الاقتـصاد والبيئـة والأمـن والعسكرة والسياسة والمنظمات الإقليمية ... إلخ، ومن هنا فـإن الاعتراضـات الراهنـة والمفترضة في ما يخص اتجاهات الشرق أوسطية والمتوسطية والعروبية ...إلخ سـوف

تتقلص بكيفية "اتفاقية" مع استمرار بعض التحفظات المبنية على أسـس الهويـة القوميـة والخصوصية الحضارية، والمكاسب المتحققة.

وقد اتخذت التفاعلات الإقليمية أبعاداً جديدة خلال السنوات القليلة الماضية، ومنهـا ما يزيد من "اندماج" ما هو إقليمي بما هو دولي تحت السيطرة الأمريكية، ومنها ما يجهـد في اتخاذ سياسات إقليمية تختلف نسبياً عن السابق، من حيث الدرجة على الأقل، وخاصة اتجاه تركيا، لإقامة تفاهمات إقليمية مع أقطار الخليج (توقيع مذكرة تفاهم أمني واقتصادي في 3 سبتمبر 2008) وكذلك "منتدى الاستقرار" في آسيا الوسطى –جنوب القفقاس، والقمة التركية- الأفريقية (أسطنبول 18-20 أغسطس 2008)، فيما تتجه سوريا، وإن بدرجـة أقل اتساعاً إلى توسيع أو تعزيز تفاعلاتها الإقليمية من خلال القمة الرباعية التي جمعـت الرئيس السوري، وأمير قطر ورئيس وزراء تركيا ، والرئيس الفرنسي، فـي سـبتمبر 2008، وقد تميزت التفاعلات الإقليمية والدولية لسوريا وتركيا خلال الأعوام الأخيـرة بمستوى عال نسبياً من الدينامية تأثر بصورة مطردة بالتقارب الحاصل بينهما (محفـوظ، 2009).

وتبقى هناك ثلاث عناوين بارزة بما يتعلق بتأثير البيئة الإقليمية علـى العلاقـات التركية السورية:

1) العلاقات التركية مع إسرائيل: كان هذا الموضوع خلافياً، ففي حين كانـت سـوريا تواجه صراعاً وجودياً مع إسرائيل، كانت تركيا تنسج أفضل العلاقات التحالفية معها، والتي تُوجت بالاتفاق العسكري في العام 1996.
2) إن مستقبل الوضع في العراق يشكل محدداً أساسياً للملامح التي سـيتخذها التعـاون التركي – السوري، فبقدر ما يشعر البلدان بأنهما مهددان استراتيجياً مـن الخاصـرة العراقية بقدر ما سيتكثف هذا التعاون. إذ أن التقاء وجهة نظر سورية وتركيا حـول ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، هو أبرز ركائز التعاون بينهما. لكـن تحولاً آخر قد يتيح تجاوز العلاقات الثنائية عقبة أساسية أمام تطويرها، وهو تعزيـز العلاقات بمعزل عن طبيعة العلاقات التركية مع إسرائيل، ما دامت هذه العلاقـات لا

تؤثر سلباً على العلاقات التركية - السورية، بل ربما تفتح هذه النقطة أمـام متابعـة اضطلاع تركيا بدور وسيط في جهود السلام بين سورية وإسرائيل.

3) الدور الإيراني في المنطقة، إذ يشكل هذا الدور محدداً في طبيعة التقرب التركي مـن سوريا والعراق والدول العربية عموما، وينبغي القول هنا إن هذا البعد يأخـذ طـابع المنافسة على الدور والاقتصاد والتجارة والمشاريع الإقليمية الكبـرى، فـي مجـال التجارة والمواصلات والغاز والكهرباء والـنفط والميـاه، فـضلاً عـن أن الإدارة الأمريكية تريد من الدور التركـي هنـا تحقيـق التـوازن فـي مواجهـة الـدور الإيراني(تركماني، 2009).

ج) العلاقات الثنائية (البيئة البينية)

يمكن التركيز هنا على تحولين قد يكون لهما دلالة تفسيرية نسبياً في صدد تعزيـز التقارب في البيئة الثنائية بين البلدين، وهما التغيير في رأس السلطة للطرفين الذي تمثـل في وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم في سوريا عام 2000، ووصول حزب العدالـة والتنمية إلى رئاسة الحكومة في تركيا عام 2002، ومن ثـم جمعـه للرئاسـات الـثلاث (الحكومة والجمعية الوطنية ورئاسة الجمهورية في تركيـا عـام 2007 (سـلوم، 2004 وفولر،2009 ونور الدين، 2008) .

وليس لتلك التحولات معانٍ مستقلة بذاتها بقدر ما ترتبط بجملة التحولات في البيئة العالمية والإقليمية، ولكن بصورة أساسية التحولات في البيئة الداخلية لكل منها، وتنـامي اتجاهات إعادة النظر في أولويات كل منهما تجاه الآخر. وقد تأسست التحـولات البينيـة على معطيات سابقة ورؤية متبادلة كانت معظم الأحيان تنطوي على قدر مـن "التجاهـل المتبادل"، القصدي في أحيان كثيرة، لعوامل النزاع والتوتر، وقد حرصت الدولتان علـى بقاء المشكلات أقل كثيراً أو قليلاً من حدود الحرب. والواقع أن تلـك التحـولات علـى أهميتها، وعلى الرغم من اندفاع الطرفين، وكذلك الكتابة السياسية حـول الموضـوع، لا تجب اللحظات السابقة، كما لا ينبغي لذلك أن يغفل اختلاف الدوافع والفواعل لـدى كـل

طرف، ومن ثم اختلاف تفسيره، وتأويله لتلك التطورات، فضلاً علـى اخـتلاف نتـائج وتجليات التقارب لدى كل منهما(محفوظ، 2009).

وقد تركزت العلاقات التركية - السورية على امتداد العقود الماضية في إطارهـا الثنائي على عدة مشكلات بنيوية، في مقدمتها مسألة المياه ومشروع " غاب " التركي لبناء السدود، والذي ينطوي على إمكانات ضغط اقتصادية كبيرة على سـورية، ولـم يـستطع البلدان - حتى الآن - التوصل إلى اتفاق نهائي بينهما، ومع العراق، لحل هـذه المـشكلة (تركماني، 2009).

ويمكن توقع ملامح البيئة البينية المستقبلية بين تركيا وسوريا وفق ما يلي:

1) ستحتفظ الدولتان بمواقفهما المتعاكسة والمضمرة، فيما يخص لواء إسكندرونة (العيطة، 2000. رضوان ، 2006، رضوان، 2006، .Freely, 2004)، ولكن ذلك لن يؤثر في مجرى العلاقات البينية، باعتبار أن سوريا لم تعد تطرح قضية لواء الإسكندرونة كقـضية من قضايا سياستها الخارجية. وإن كان ذلك لا يزال ممكناً، كما سبق لتركيـا أن طالبـت سوريا مراراً بالكف عن اعتبار اللواء أرضاً سورية، إلا أنها لم تلح على "تقنين" مطالبهـا تلك في أي نص اتفاقي بين الدولتين. ويمكن تفسير ذلك على أنه تفهم تركـي لحـساسية قضية الإسكندرونة لدى السوريين الذي يرفضون هذا المطلب بـشكل قـاطع، ويبـدو أن الطرفين قد توصلا إلى مقاربة ضمنية للموضوع بأن افترض كل منهما أنه قابل للتأويل أو التقييم من منظور مختلف، وأن تكون المقاربة "إيجابية" لجهة جعل المسألة الحدودية حيزاً للتلاقي والتفاعل المتبادل وليس حيزاً للنزاع. أما ما يخص مسألة الحـدود فـي جانبهـا الأمني، فقد انتهت حالياً بعد الاتفاقيات الأمنية والبروتوكولات الأخرى الخاصة بإجراءات التبادل التجاري، وتسهيل تنقل الناس والبضائع...إلخ، ويمكن أن يشهد هذا المجال تطوراً هاماً خلال السنوات القادمة، بشرط استمرار الإرادة الـسياسية للتقـارب بـين الـدولتين (محفوظ، 2009).

2) الملـف المـائي بـين البلـدين (رضـوان، 2006 محمـد، 2006. معـوض، 1991.السباهي، 1994. الجهماني، 1999) من المتوقع أن يشهد ملف المياه تحـسناً

بطيئاً متدرجاً بين الدولتين، وسوف تمرر تركيا المياه ولكنها لن "تقنن" ذلك بسهولة أو بسرعة... ما دامت تركيا تبدي تفهماً لاحتياجات سوريا والعراق المائية، فإن سوريا قد تغض النظر البصر عن الموضوع حالياً وربما في المستقبل القريب(محفوظ، 2009).

وخصوصاً بعد التفاهمات التي حصلت بين البلدين في هذا المجال في ظل حكومة حزب العدالة، ونذكر منها مذكرة التفاهم بعد زيارة الرئيس بشار الأسد لتركيا في 17 أكتوبر 2007 التي تضمنت ضرورة إقامة تعاون على حوض دجلة والفرات على أساس التنمية المائية المستدامة وزيادة الزيارات المتبادلة وتبادل الآراء والأفكار في مجال المياه لتحقيق هذا الهدف. إضافة لبذل الجهود وتحقيق المشروع المقترح لبناء سد مشترك على نهر العاصي واستكشاف الفرص لتطوير مشروعات ري مشتركة في المنطقة بالاستفادة من مياه نهر الفرات (كما ورد في صحيفة تشرين السورية، 2007/10/18).

كما طمأن الرئيس التركي عبد ا غول في كلمته خلال المنتدى الدولي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول في 17 مارس 2009 كل من سوريا والعراق بأن جميع التطورات بشأن المياه بين تركيا والدولتين ستكون ايجابية. وشدد على ضرورة أن تساهم المياه العابرة للحدود في تعزيز التعاون بين الدول التي تمر فيها موضحاً أن المياه العابرة للحدود يجب أن تكون عاملاً في تعزيز التعاون وليس عاملاً يسبب الخلافات (كما ورد في صحيفة تشرين السورية، 2009/3/18).

3) العلاقات التركية الإسرائيلية والموقف السوري منها: على الرغم من أن رعاية تركيا للمفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل التي عقدت في 4 جولات في الفترة (مايو- أغسطس 2008)، وتثمين الرئيس السوري بشار الأسد لهذا الدور في مناسبات مختلفة، ولكن بصورة خاصة خلال القمة الرباعية (سبتمبر 2008)، فإن ذلك لن يزيل هواجس سوريا وحذرها من التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وقد يستمر ذلك حتى بعد إتمام التسوية السياسية بين سوريا وإسرائيل(محفوظ، 2009).

رغم أن تركيا في ظل حزب العدالة قد أظهرت الكثير من الابتعاد عن خطوط التحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، وتمثل ذلك بإلغاء العديد من الصفقات

والتفاهمات في المجال العسكري وكذلك التعاون المائي بين تركيا وإسرائيل(هويدي، 2005. السمان، 2005). إضافة إلى الموقف التركي من الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وكذلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكرر على الأراضي اللبنانية، واتهام أردوغان لإسرائيل في أكثر من مناسبة بأنها دولة إرهابية. إضافة إلى الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة في يناير 2009، والمشادة الكلامية التي نشبت بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس 2009 (أبو الحسن، 2009).

4) البعد القومي في العلاقات السورية التركية: من المتوقع أن يخفف السوريون من اهتمامهم بالبيئة الداخلية التركية، ما دامت اتجاهات الرأي العام التركي والقوى السياسية تميل إلى اختيار اتجاه سياسي أو حزبي يهتم بالبعد المشرقي أو العلاقات الشرق أوسطية. وهذا ما يمكن الطرفين من التعاطي مع تفاعلاتهما البينية بقدر أقل من المخاوف من التغييرات الداخلية المحتملة، كأن يحدث انقلاب عسكري أو أن يتحول مزاج الناخب التركي لصالح تيارات أخرى أقل اهتماماً بالعلاقات بين البلدين. كما من المتوقع في المقابل أن تهدئ المخاوف التركية من حدوث تغييرات كبيرة في السياسة السورية أو طبيعة النظام السياسي أو رؤيته لمفردات السياسة الخارجية. وهكذا، فقد عولت سوريا على الإسلام السياسي ونمط حزب العدالة والتنمية في تركيا، مثلما عولت تركيا على اتجاهات السياسة الخارجية للرئيس السوري بشار الأسد. وفي المحصلة فإن الطرفين يدركان أهمية ترتيب جدول أعمال سياسي تكاملي، وإزاحة أو التخفيف من الهواجس الأمنية، باعتبار ذلك يمثل مدخلاً أفضل للعلاقات التعاونية المتبادلة بين الجانبين(محفوظ، 2009).

5) الاعتماد المتبادل: من المتوقع أن تتسع دائرة الحوار والتعاون في موضوعات "غير سياسية" تخص الاقتصاد والثقافة والإعلام. فقد يتواصل التقارب بين الدولتين على خلفية إمكان تقديم تسهيلات متبادلة بخصوص السلع والخدمات والجمارك والاستثمار والسياحة والتعليم والبيئة والدفاع المدني والنقل، فضلاً على إمكان القيام بمشاريع مائية وزراعية

وصناعية مشتركة. ومن المتوقع أن تعملا معاً على استقطاب الموارد والاستثمارات في مشاريع مشتركة. كما يزداد التبادل الإعلامي وترتيب لقاءات ومؤتمرات علمية ومشاركات متبادلة في النشاطات الرسمية والتنسيق في المنظمات والمؤتمرات الدولية المتخصصة و"غير السياسية (محفوظ، 2009).

وتتأكد هذه التوقعات من خلال توقيع اتفاقية تأسيس مجلس تعاون استراتيجي بين البلدين في 16 سبتمبر 2009، حيث شكلت هذه الاتفاقية تحولاً كبيراً في مستقبل العلاقات السورية – التركية، وخصوصاً فيما يتعلق بإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين لمواطني بلديهما، في خطوة ستحدث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما(هذا ما جاء في صحيفة الحياة، لندن، 2009/10/2. تركماني، 2009) .

وفي ظل هذه العوامل المتعلقة بمشهد التقارب أو التجاذب بين البلدين، فإن مستقبل العلاقات السورية التركية يتحدد من خلال المفردات التي تناولناها بالتفصيل أعلاه، والتي تنطوي على إمكانية التقارب والتجاذب وفق الملامح المفترضة لهذا المشهد. ويمكن أن يتحقق ذلك تدريجياً، بدءاً من التقارب الحاصل في عدد هام وكبير من الموضوعات، وصولاً إلى تجاذب تفصيلي وتقارب في إطار منظومة إقليمية للشرق الأوسط والمنطقة العربية، وذلك نظراً إلى الأبعاد فوق الثنائية لمعظم القضايا بين سوريا وتركيا. ويمكن أن يتأسس التقارب بكيفيات متعددة، فقد يتخذ شكل اتفاقات بينية في موضوعات المياه والأمن كمفردات أساسية، وترتيبات سياسية ذات بعد إقليمي ودولي، أو شكل اتفاقيات في موضوعات فرعية ولكنها تكتسب أهمية أكبر، مثل التبادل التجاري والاستثمار والنقل والسياحة...الخ (محفوظ، 2009).

ثانياً: سيناريو أو مشهد التنافر/ التنابذ

كما هو الحال في مشهد التقارب أو التجاذب، فإن العلاقات السورية التركية تنطوي على احتمالات التأزم والتوتر في كل أو معظم مفرداتها وموضوعاتها، ابتداء من مشكلة الحدود والمياه، وصولاً إلى المسألة الكردية والسياسات الإقليمية، وتنبني فكرة هذا المشهد على احتمال غلبة عوامل التنافر في المستويات العالمية والإقليمية والبينية والداخلية، أو

في بعضها أو في واحدة منها على الأقل، وخاصة على المستوى العالمي، نظراً لتأثير النظام الدولي في العلاقات الراهنة واتجاهات المستقبل. ويمكن إجمال الملامح العامة للمشهد في المستقبل وفق ما يلي:

أ) البيئة العالمية

ليس من المتوقع حدوث تغيرات هامة في السياسة الدولية وخصوصاً في مواقف القوة الكبرى في العالم من قضايا المنطقة، وعلى ذلك قد تستمر سياسة احتواء الاتجاهات المحلية المناهضة للسياسة الأمريكية، وذلك بغرض إدماجها في النظام الإقليمي المقترح أمريكياً للمنطقة. ومن المتوقع أن تتقدم تركيا في مسارها الأوروبي وفي علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، كما ستتمكن من الحفاظ على مستوى أفضل من القوة، نظراً إلى تعدد مصادر الإمداد العسكري وتقلص مصادر التهديد الخارجي. ومن المتوقع أيضاً لجوء سوريا وتركيا إلى الاندماج في النظام العالمي لجهة التعاون الاقتصادي، وضبط النزاعات، خاصة مع تقدم محتمل لمسار التسوية السياسية مع إسرائيل بالنسبة إلى الأولى واستمرار خيار التغريب بالنسبة إلى الثانية، إلا أن "الاندماج التنافسي" في النظام العالمي ربما يدفع البلدين إلى تبني سياسات متناقضة على الصعيد الإقليمي والبيني (محفوظ، 2009).

ب) البيئة الإقليمية

على صعيد البيئة الإقليمية يمكن توقع ما يلي:

فيما يخص الجغرافية السياسية، فهناك ثمة آليتان في ما يتعلق بالحدود، الأولى: هي المحافظة على الحدود الراهنة، وهو ما يعيق الطموحات السورية باستعادة الأراضي المحتلة من قبل تركيا (لواء الإسكندرونة)، كما يعيق طموحات التوحد على المستوى الإقليمي في الدائرتين العربية والتركية. أما الآلية الثانية فهي تغيير الحدود الراهنة لصالح تشكيل سياسي جديد بحيث يمكن أن تتجلى في احد وجوهها في المسألة العراقية، ومن المحتمل أن يتقدم مشروع تقسيم العراق بخطى إلى الأمام. أما فيما يتعلق بتوازنات القوى العسكرية الإقليمية، فمن المتوقع زيادة الفجوة في مستوى القوى بين دول الإقليم، وستتركز

هذه القوة لدى دول مثل تركيا وإسرائيل وإيران، وتشهد الدول العربية الرئيسية تـضاؤلاً في مستوى قوتها نظراً إلى عدم قدرة بعضها على التمويل وإلى تقلص فـرص الإمـداد العسكري واستمرار مصادر التهديد، ومن المتوقع أن تدعم الاستراتيجية الأمريكيـة فـي المنطقة، وخاصة عبر مشاريع النظم الإقليمية، وضبط التسلح، واحتواء مـساعي سـوريا وحلفائها إلى زيادة إمكاناتهم العسكرية. ولذلك فإن أزمة الثقة السياسية والأمنية قد تـزداد في الفترة القادمة بالكيفية التي تضطر فيها الأطراف إلى تبني سياسات تحالفية تتخذ طابعاً عسكرياً واستراتيجياً يتهدد المنطقة بالعودة إلى أجواء الحروب الإقليمية الباردة أو الساخنة (محفوظ، 2009).

ج) العلاقات الثنائية (البيئة البينية):

تشير الخبرات التاريخية للعلاقات السورية التركية إلى صور سلبية كثيـرة لهـذه العلاقة، وهناك الكثير من التراكمات والحساسيات والمواقف السلبية المتبادلة خلال العقود الماضية، ولا يزال هناك بعض التوجس والحذر في العلاقة، رغم كل التقارب والتجـاذب الحاصل. ومن المتوقع أن تستمر تركيا في النظر إلى مـسألة الحـدود (الإسـكندرونة) باعتبارها عنوان أطماع توسعية من جانب سوريا، وستطالبها بالكف عن مواجهة التحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة وسياستها في شمال العراق، وبتسهيلات اقتصادية (ربمـا غير متوازنة) وسوف تعرقل محاولات التوصل إلى اتفاق مائي بين الدولتين رغم إدراكها احتياجاتها المائية المتزايدة، وذلك بهدف التأثير في متطلبات الإنماء الاقتصادية السورية. وأما سوريا، فمن المتوقع أن تؤكد بهدوء وثبات على مسلمات سياستها المتعلقة بالجغرافيا المغتصبة وبالحقوق المائية وسياسات الاحتواء التي تستهدفها، ومواجهة الاختراق الأمني الإسرائيلي في جوارها الجغرافي (تركيا والعراق)، وسوف تعمل على التأثير الاحتـوائي لمساعي تركيا الهادفة إلى تمتين علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية(محفوظ، 2009).

ومن هنا فإن احتمالات التنافر بين سوريا وتركيا يمكن أن تبقـى قائمـة وتقـود العلاقات بين الجانبين مرة أخرى إلى حالة من الخلاف والتعقيد فـي العلاقـات وربمـا

الصدام السياسي أو العسكري، وخصوصاً في ظل بقاء قضية الإسكندرونة وقضايا الميـاه والقضية الكردية وبعض القضايا الإقليمية عالقة بين الجانبين.

الخاتمة:

تعتبر دراسة العلاقات بين سوريا وتركيا منطلق لدراسة علاقات البلدين الإقليميـة والدولية، وفي ضوء زيادة تفاعلاتهما البينية، والبروز الواضح لكل منهما في موقع مهـم على جدول أولويات السياسات الخارجية والداخلية لدى الآخر، وقد عاشت الدولتان كمـا رائينا في هذه الدراسة علاقات متطورة وإيجابية منذ وصـول حـزب العدالـة والتنميـة الإسلامي إلى السلطة في تركيا، لتقود مبادرات الحزب وسياسـته الخارجيـة تجـاه دول الجوار العلاقات السورية التركية إلى نوع من التعاون والاعتماد المتبـادل بـصورة لـم تشهدها العلاقات الثنائية بين الجانبين منذ أن كانت سـوريا جـزءاً مـن الإمبراطوريـة العثمانية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مرتكزات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية. وتحليل وفهم أهم التحولات التي شهدتها العلاقات التركية السورية. وكذلك تحليل المتغيرات التي أثرت على العلاقات التركية السورية خلال الفترة الممتدة منذ عام 2003 وحتى عام 2009. إضافة إلى التعرف على أثر حزب العدالة على التحول فـي الـسياسة الخارجية التركية. وأخيراً التعرف على دوافع الاهتمام التركي بتحـسين علاقاتهـا مـع سوريا.

ومن خلال استعراض هذه العلاقة وتطوراتها المختلفة خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تلخص المفردات الرئيـسية لهذه الدراسة، وهذه النتائج هي:

أولاً: دشن وصول حزب العدالة والتنمية ببرنامجه الإسلامي بقيادة رجب طيب أردوغـان إلى السلطة في تركيا، مرحلة جديدة من مراحل العلاقات العربية التركية، حيـث أن هذا الحزب وسياسته الخارجية المستندة إلى علاقات خالية من الخلافات والصراعات

مع الدول العربية المجاورة أسهم بشكل واضح في التأسيس لعلاقات متطورة وإيجابية بين سوريا وتركيا بعد عقود من الخلاف والصراع بين الدولتين الجارتين والتي كادت أن تصل في التسعينيات من القرن العشرين إلى حافة المواجهة العسكرية المباشـرة، قبل أن يتم احتواء الأزمة بتوقيع اتفاق اضنة عام 1998 الذي يعتبر نوعاً ما انتصاراً تركياً، وخصوصاً أن هذا الاتفاق أجبر سوريا عن التخلي عن دعمها لحزب العمـال الكردستاني وطرد عبد ا أوجلان زعيم الحزب من الأراضي السورية.

ثانياً: تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا مع بداية مرحلة جديدة من مراحل السياسية الخارجية السورية بقيادة الرئيس بشار الأسد الذي تسلم الحكم بعـد وفاة والده الرئيس حافظ الأسد عام 2000، حيث اتسم العهد الجديد في سوريا بنـوع من الاهتمام بالقضايا الداخلية على حساب الطموحات السياسية الخارجية وخصوصاً على الصعيد الإقليمي، مما أوجد أرضية خصبة للتعاون والتفاهم مع النظام التركـي الجديد وخصوصاً فيما يتعلق بقضية الدعم السوري للأحزاب الكردية المناوئة لتركيا والتي أضحت تجد عداءاً محكماً من قبل النظام السياسي الجديد في سوريا بعد سنوات من الدعم والتشجيع وتوفير المأوى لهم في الأراضي السورية خلال عهـد الـرئيس السوري حافظ الأسد.

ثالثاً: ساهمت العزلة التي عاشتها سوريا في إطارها الإقليمي العربي بعد اغتيـال رفيـق الحريري عام 2004 واتهام سوريا بالوقوف خلف هذا الاغتيال، إلى الإسـراع فـي وتيرة توطيد العلاقات السورية التركية التي بدأها الأتراك منذ الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، كما ساهم الموقف التركي الرافض لهذه الحرب في زيادة الثقـة السورية بالقيادات التركية الجديدة، وزيادة الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين.

رابعـاً: تزايدت وتيرة العلاقات الإيجابية بين سوريا وتركيا منـذ عـام 2004 والزيـارة التاريخية للرئيس بشار الأسد إلى تركيا، وتبادل الزيـارات بـين مـسئولي البلـدين بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، مما مهد الطريق إلـى توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين، والتي ساهمت بدورها في تطوير العلاقـات

السورية التركية والارتقاء بها إلى درجة وصلت حد بناء تحالف أمنـي اسـتراتيجي بينهما، وخصوصاً في ظل التعاون السوري مع تركيا في مواجهة الحركات الكرديـة المناوئة لتركيا.

خامساً: تراجعت أهمية الملفات المسئولة عن تأزيم العلاقـات الـسورية التركيـة سـابقاً وخصوصاً ملف الحدود وقضية لواء الإسكندرونة وملف المياه والتنازع بين البلـدين منذ عقود، وكذلك ملف التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، حيث تراجعت أهميـة هذه الملفات في سلم أولويات السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا، وخصوصاً بعـد أن عملت تركيا على تطمين سوريا حول مستقبل هذه الملفات وخصوصاً ملف المياه، وملف العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث كانت إسرائيل تقصد من خـلال تطـوير علاقاتها العسكرية مع تركيا أن تشكل ضغطاً استراتيجياً على سوريا للمضي قدما في عملية السلام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

سادساً: يمكن وصف العلاقات السورية التركية حالياً بأنها في قمـة تطورهـا الإيجـابي وبشكل لم تتوقعه قيادات البلدين، حيث باتت هذه العلاقـات أقـرب إلـى التحـالف الإستراتيجي بين الجانبين منها إلى علاقـات صـداقة وتعـاون واعتمـاد متبـادل، وخصوصاً بعد توقيع البلدان اتفاقية التعاون الإستراتيجي عام 2009 والتي عبـرت عن تطور أوسع في علاقات البلدين من مجرد التعاون الأمني الذي كان محور اهتمام البلدين منذ عام 1998، إضافة إلى ظهور العديد من مؤشرات التعاون العسكري بين البلدين والتي كان أبرزها المناورات العسكرية المشتركة التي أقامتها سوريا وتركيـا في ربيع عام 2009 وأيضاً في ربيع عام 2010.

سابعاً: تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل واضح منذ عام 2004، وقـد تـم تعزيز ذلك من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتي دخلت حيز التنفيذ في 2007 وساهمت في إعطاء زخم للجهود الموجهة نحو دفع العلاقات الثنائية.

ثامناً: رغم قصر المدة الزمنية التي تناولتها الدراسات والتي لم تتعد ست سنوات فقـط إلا أن حجم التقدم الحاصل في العلاقات بين البلدين يمكن أن يوضـح بعـض ملامـح

الصورة المستقبلية للعلاقات السورية التركية والتي يمكن أن تسير في سـيناريوهان رئيسيان:

أ) سيناريو التجاذب والتقارب: حيث أفضى التقارب بين البلدين إلى تناول إيجابي للعلاقات ككل، وليس إلى حسم نهائي للمشكلات القائمة بينهما، الأمر الذي يعني أن الطرفين يمكن أن يقاربا الموضوع بمنظار التواصل والتفاعل الإيجابي، وينطبق ذلك على مشكلة الحدود، وعلى النزاع المائي بين سوريا وتركيا، حيث بقي الأمر في الإطار الدبلوماسي، مع الحرص على التفاهم. واهتمام تركيا بمسألة التسوية السياسية بين سوريا وإسرائيل، ودخولها على خط الوساطة بين الطرفين، مؤشران يمكن أن يطمئنا السياسة السورية، وتنسحب أوجه التقارب على السياسة الإقليمية، إذ على الرغم من اختلاف وتعاكس الرؤى بصدد القضايا الأساسية للمنطقة، فإن ثمة أوجه تقارب من قبيل تأكيد تركيا، وإن لم يكن ذلك بالقوة والوضوح الكافيين، أن علاقاتها بإسرائيل ليست على حساب العرب، وإعلانها بصورة شبه مستمرة، أن السلام بين سوريا وإسرائيل يجب أن يتأسس على مبادئ الشرعية الدولية، وفي إطار إقليمي شامل. كما أن اهتمام تركيا بمسألة التسوية السياسية بين سوريا وإسرائيل، ودخولها على خط الوساطة بين الطرفين، مؤشران يمكن أن يطمئنا السياسة السورية.

ب) سيناريو التنافر/ التنابذ: تتحدد عوامل التنافر في الجغرافيا السياسية، مـن جهـة أن سوريا وتركيا تتنافسان على تحديد السياسة الإقليمية، ولكن مـع اخـتلاف الكيفيـة والمؤدى، حيث تنتهج سوريا سياسة "فك الارتباط" أو"الممانعة" مـع نظـام الهيمنـة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة "الاندماج" فيه. وساهمت التغيرات الدولية في إعادة النظر في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وكانت سوريا وتركيا من أكثر الدول تـأثرًا بها، الأمر الذي يفضي إلى زيادة التنافس والتوتر والتناقض في الـرؤى والمواقـف الخاصة بالسياسة الإقليمية. غير أن المسألة الأهم من منظور الجغرافيا السياسية هـي مسألة الحدود التي تتجاذبها رؤية أولى، تفترض "تثبيت" الحدود الـسياسية الراهنـة، وهذا يعني منع سوريا من المطالبة بأراضيها المحتلة في لواء إسـكندرونة. ورؤيـة

ثانية، تفترض أن تغيير الحدود يمكن أن يتم، ولكن في إطار اتفاق إقليمي وبرعاية المجموعة الدولية، التي من المفترض أن ترعى التسوية السياسية للصراع بين العرب وإسرائيل. كما تشكل القومية عامل توتر في العلاقات السورية التركية، من جهة شعور تركيا بتفوق نسبي في المعيار القومي، نظراً لصعوبة التضامن العربي مع سوريا، في حين تعي سوريا هشاشة النسيج الإثني في تركيا، وقابليته للتفكك والاضطراب إضافة إلى أن البعد الاقتصادي للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط يمثل عنصر تنابذ، نظرًا إلى عدم توازن الأهمية، وعدم توازن الإمكانات، والأداء الاقتصادي والتنمية. يضاف إلى ذلك عامل القوة الذي تترتب على الصراع من أجله أعباء مادية ومعنوية كثيرة، ويفضي إلى انتهاج سياسات تحالفية وعدائية واتباع إستراتيجيات احتواء.

ويرى الباحث هنا، وفي ظل التطورات الحاصلة في العلاقات السورية التركية أن السيناريو الأول هو السيناريو الأقرب للواقع خلال السنوات العشر القادمة على الأقل، إلا في حالة حدوث تغيرات جذرية على طبيعة النظامين السياسيين الحاكمين في كل من تركيا وسوريا، وغير ذلك فالواقع يشير إلى استمرارية التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين البلدين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وباتجاهات أكثر تطوراً وفاعلية. وما يعزز ذلك –كما ذكرنا – سابقاً هو تراجع أهمية الملفات الخلافية بين الجانبين مثل قضية الإسكندرونة وقضايا المياه وملف العلاقات التركية الإسرائيلية، فالخطاب السياسي للمسئولين السياسيين السوريين والأتراك حالياً، يبدو وكأنه يبتعد كثيراً عن اعتبار هذه الملفات ملفات خلافية حقيقية، أو على الأقل يمكن أن تؤثر أو تقود إلى تراجع في وتيرة التطور الحاصل في العلاقات الحالية بين سوريا وتركيا.

المراجع

أ- المراجع العربية

إبراهيم، باقر، (2007)، نداء العقل وهوس العاطفة: قراءة في بعض المواقف من العلاقات العربية- الإيرانية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 338، أبريل ص129-134.

أبو الحسن، خالد محمد، (2009) العلاقات التركية الإسرائيلية بين التـوتر والاسـتقرار، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 49، 72-73.

أبو دية، سعد، (1983)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان.

أوغلو، أحمد داوود، (2004)، الإستراتيجية التركية الجديدة، حوار: محمد نـور الـدين، **مجلة شئون الأوسط**، العدد (116) خريف، بيروت، ص3-4.

تركماني، عبد ا ، (2009) **واقع وآفاق التعاون الاستراتيجي التركي – السوري**، الحوار المتمـدن - العـدد: 2844 - 2009 /11 /30. متـوفر عبـر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193390

تركماني، عبدا ، (2009)، **محددات السياسة الخارجية التركية**، مركز دمشق للدراسـات النظريـة والحقـوق المدنيـة، 2009/1/1، متـوفر عبـر: http://www.mokarabat.com/s7334.htm

تقرير، الأسد- ميدفيدف: (2010)، التحولات الجديدة في النظام الإقليمي. **مجلة المـشاهد السياسي**، العدد 737، مايو، ص11-12.

الجعفري، بشار، (1987) **السياسة الخارجيـة الـسورية، 1946-1982**، دار طـلاس، دمشق.

جفال، عمار، (2005) **التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الجهماني، يوسف إبراهيم، (1999) **ثرثرة فوق المياه: تركيـا وسـوريا والعـراق**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع.

الجهماني، يوسف، وأوسي، سالار، (د.ت) **تركيا وسوريا**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

جوردون، فيليب، **(**1999) **سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبوظبي.

جيمس دورتي، (1985) **النظريات المتضاربة في الاعلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

الحمصي، عوني، (2003) **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

درويش، عيسى، (2007) البعد العربي في السياسة الخارجية السورية، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 29، ص186-207.

درويش، عيسى، **(**2009) سورية الأسد بين السيادة الوطنية والالتزام بالمبادئ الوطنية والقومية، **جريدة الأسبوع الأدبي**، العدد 1159، 2009/7/18.

دلي، خورشيد حسين، (1999) **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

رضوان، وليد (2006)، **العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية التركية نموذجاً**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

رضوان، وليد (2006) **مشكلة المياه بين سوريا وتركيا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

الزعبي، خيام، (2009) الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السورية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2864، 2009/12/21. متوفر عبر:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=196083

الزعيم، عصام، **(**2005) **خيارات الإصلاح في سوريا بين الضغوط الخارجية والضرورات الداخلية**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

زكريا، جاسم محمد، (2009) القائد الأسد والحلم العربي ...معاً على الطريـق، **جريـدة الأسبوع الأدبي**، العدد 1159، 2009/7/18.

السباهي، زكريا، (1994) **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية**، دار طـلاس، دمشق.

السبعاوي، عوني والنعيمي، عبد الجبار،(2000) **العلاقات الخليجيـة التركيـة: معطيـات الواقع وآفـاق المـستقبل**، أبـوظبي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية.

سعيد، محمد السيد، (2007) الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، **مجلـة السياسة الدولية**، العدد 168، إبريل، ص 68-77.

سلامة، غسان، (1987) **المجتمع والدولة في المـشرق العربـي: مـشروع استـشراف مستقبل الوطن العربي، محور "المجتمع والدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربية.

سلوم، نزار، **(**2004) العلاقات التركية-السورية: حوار مع الرئيس بشار الأسـد، **مجلـة شؤون الأوسط**، العدد 113، ص210-214.

سلوم، نزار، (2000) الدكتور بشار الأسد رئيسا للجمهورية: حول الإستمرار والتجديـد: الظاهرة السورية، **مجلة البناء**، العدد 1031، ص6-9.

السمان، أحمد، (2005) مستقبل العلاقات العربية - التركيـة بـين المحـدد الإسـرائيلي والإتحاد الأوروبي، **مجلة مختارات إسرائيلية**، مجلـد 11، عـدد 122 ، شـباط، ص118.

السمان، محمد توفيق، (1998) **الموسوعة الدولية لعالم أواخر القرن العشرين**، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق.

سيل، باتريك، (2007) **الصراع على سوريا يتجدد**، سيريا نيوز، 2007/5/17.

الشرقاوي، يسرا، (2008) تركيا أمريكا: سياسة خارجية بملامح جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 171، يناير ص108-111.

الشمري، عبد ا ، (2009) السياسة الخارجية التركية في ظل حكومـة حـزب العدالـة والتنمية، **صحيفة الاقتصادية السعودية**، العدد 5758، 17 يوليو.

الشيخ، نورهان، (2007) السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، **مجلة شؤون عربية**، العدد 129، ربيع، ص82-98.

عبد القادر، رضوى، (2001) سوريا والقضية الفلسطينية، **مجلة صامد الإقتصادي**، مجلد 23، العدد 125، ص69-83.

عرفة، محمد جمال، **تركيا تقود القاطرة العربية لعرقلة ضرب العـراق**، متـوفر عبـر: www.islamonline.net.

العسلي، بسام، (2009) الفوضى الخلاقة والعالم الجديد، **مجلة الدفاع العربي**، المجلد 33، العدد 5، ص92-97.

العسلي، بسام، (2009) حرب جورجيا وسياسات الحروب، **مجلة الدفاع العربي**، المجلـد 33، العدد 7، ص58-63.

العقابي، علي عودة، (1996) **العلاقات الدولية، دراسة في الاصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا .

العوجى، لؤي أحمد، (2001) **دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية التركية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العيطة، أحمد عدنان، (2000) **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمـم**، الجمعيـة الجغرافيـة السورية، دمشق.

غليون، برهان، (1998) سوريا وفرنسا: الرغبة في شراكة استراتيجية، **مجلـة المـشاهد السياسي**، العدد 125، أغسطس، ص8-11.

فولر، جراهام، (2009) **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محوريـة فـي العـالم الإسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

الكفري، مصطفى العبد ا ، (د.ت) حصاد الاقتصاد السوري خلال الولايـة الدسـتورية الأولى للسيد الرئيس بشار الأسد، **مجلة الفكرة السياسي**، العدد، 29، ص223.

مبروك، شريف شعبان، (2008) نحو ترسيخ العلاقات الخليجية التركية، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 95، ديسمبر، ص19-22.

المبيضين، مخلد، (2006) العلاقات السورية - الأمريكية منذ الغزو الأمريكـي للعـراق والتطورات المستقبلية، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسـات**، مجلـد 21، العـدد 5، ص141-170.

محفوظ، عقيل، (2009) **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمـالات المـستقبل**، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محمد، داليا إسماعيل، (2006) **المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

محمد، صباح محمود، (1995) تركيا: تقويم جيوبولتيكي لدولة الجوار الجغرافي الشمالي للعرب، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد، 10، العدد 13، ص23-27.

محمد، محمد عبد القادر، (1999) **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسـرائيل**، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

مطر، جميل، (1988) توازن القوى في النظام الإقليمي العربي: الخلفية الـسياسية لقمـة عمان غير العادية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 107، يناير، ص91-93.

معوض، جلال، (1991)، **مشكلة ميـاه الفـرات، التطـورات والجوانـب الاقتـصادية والسياسية والقانونية**، جامعة القاهرة.

مقلد، اسماعيل صبري (1987)، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنـة**، دار السلاسل.

نافع، بشير، **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة**، مركز الجزيـرة للدراسات، متوفر عبر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm

نور الدين ، محمد، (2008) **تركيا: الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

نور الدين، محمد، (1998) 75 عاماً على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلى إشكالية الأوروبة، **مجلة شؤون الأوسط،** بيروت، حزيران/يونيو، ص83-99.

نور الدين، محمد، (2009) **العلاقات العربية- التركية**، ورقة عمل مقدم للمؤتمر القـومي العربي (2-3 تشريـن الأول/أكتوبـ ـر)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة، بيروت، ص5.

نور الدين، محمد، (1997) **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، رياض الريس للنشر، بيروت.

نوفل، ميشال وآخرون، **(**1993) **العرب والأتراك في عالم متغير – وجهة نظر عربية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

نيوف، حيان، **مشكلة المياه الـسورية التركيـة، تحيلـيلات سياسـية**، متـوفر عبـر:
http://www.elaph.com/Politics/2004/10/16447.htm?sectionarchive=Politics

هلال، علي الدين، (2002) **السياسات الخارجية للدول العربية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

هويدي، فهمي، **(**2005) حين وجدت أنقرة أن إسرائيل هي الحل، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية،** 11 مايو.

ب: المراجع الانجليزية

Arikan, Harun., **Turkey and the EU: an awkward candidate for EU membership?**, Ashgate Publishing, Ltd., 2006, p56.

Ayoob, Mohammed, **The many faces of political Islam religion and politics in the Muslim world**, Ann Arbor : University of Michigan Press, 2008, p96.

Bal, Idris., **Turkish Foreign Policy in Post Cold War Era**, Universal-Publishers, 2004, p88-91.

Ehteshami, Anoushiravan and Hinnebusch, Raymond A., **Syria and Iran: middle powers in a penetrated regional system**, London: Rutledge, 1997.

Faucompret, Erik., Turkish accession to the EU: satisfying the Copenhagen criteria, London: Routledge, 2008, p172.

Freely, John., **The western shores of Turkey : discovering the Aegean and Mediterranean Coasts**, London : Tauris Parke, 2004, p336.

Hinnebusch, Raymond., **Syria: revolution from above**, London: Rutledge, 2002, p54.

James dougherty and robert pfaltzgraff: contending theories of international relations. 1971. lippincott, philadelphia, p. 69

Kurtzer, Daniel., **Negotiating Arab-Israeli peace : American leadership in the Middle East**, Washington, D.C. : United States Institute of Peace Press, 2008.

Quincy wright, Analysis of the causes of war, in Richard falk and Samuel Mendlovits.1966, Toward a theory of war prevention, world law fund, New York, p.136

Rubin, Barry M., **Turkey in world politics: an emerging multiregional power**, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2001, p96.

Uslu, Nasuh., **The Turkish-American relationship between 1947 and 2003: the history of a distinctive alliance**, Nova Publishers, 2003, p35-40.

Yacoubian, Mona., **Dealing with Damascus : seeking a greater return on U.S.-Syria relations**, New York : Council on Foreign Relations, 2008.